العلاقات غير الرسمية في التنظيم السياسي الإسلامي
حركة "حمس" نموذجا

د/مختار جعيجع
جامعة الجزائر2

مقدمة:

عندما يشرع أي محلل سوسيولوجي في دراسة أي تنظيم اجتماعي يجد نفسه مضطرا إلى معالجة موضوع العلاقات الاجتماعية داخل ذلك التنظيم وتحليلها، لهذه الأهمية راح ألان تورين .A Touraine السوسيولوجي الفرنسي، يعرف علم الاجتماع بأنه العلم الذي يدرس العلاقات الاجتماعية لا على مستوى المؤسسات فقط بل على مستوى المجتمع برمته، وما الجماعات والتنظيمات وحتى المجتمع بكامله سوى شبكة من العلاقات والأفعال الاجتماعية، ويضيف بأن على عالم الاجتماع ألا يكتفي بتصنيف هذه العلاقات وفرزها عن بعضها البعض بل عليه أن يربطها بالمواقف والوضعيات التي يتم فيها الفعل الاجتماعي داخل المؤسسة[1].

وإذا كان تصنيف العلاقات داخل التنظيمات متعددا ومتنوعا منها: العلاقات العمودية والعلاقات الأفقية وعلاقات القوى والنفوذ والسلطة والعلاقات الشكلية واللاشكلية، وعلاقات الإنتاج (حسب الماركسية).. الخ، فإننا سنركز هنا على جانب محدد من العلاقات وهي العلاقات غير الرسمية أي اللاشكلية، كما يصطلح على تسميتها في بعض الأحيان، والكيفية التي تعمل بها هذه العلاقات للتأثير في العلاقات الاجتماعية داخل تنظيم اجتماعي؟ فإذا ما أردنا التعرف على هذه العلاقات، لا بد من معالجة مفهوم التنظيم بشكليه الرسمي وغير الرسمي.

لقد تنبه باحثون في مجال التنظيمات إلى وجود ما يمكن تسميته بالتنظيم غير الرسمي إلى جانب التنظيم الرسمي في مختلف مؤسسات المجتمع، لا سيما في المؤسسات الإنتاجية، وهو غالبا ما يتعلق بأبنية ثقافية غير محددة وخارجة عن إطار القيم والقواعد والقوانين

(1) Alain Touraine: Pour la sociologie, Paris, Points, 1974, p.p.30-31

الرسمية الخاصة بالتنظيم، والتي تحدد أدوار ومكانات الأفراد. وقد تعني هذه الأبنية الثقافية جملة من المعتقدات والعواطف والقيم التقليدية التي اكتسبها الأفراد والتي لها صلة بإقامة علاقات صداقة أو تعاون أو تنافس وعداوة ومشاحنة داخل المؤسسات التي يعملون بها. ومن هنا جاءت أهمية دارسة العلاقات غير الرسمية في فهم السلوك التنظيمي برمته، فهناك بعض الدراسات التي أوضحت تأثير الأصول السلالية والدينية للأفراد في فرص الحراك الاجتماعي وفي توزيع القوى داخل التنظيم[2].

ولما كانت العلاقات الرسمية في داخل التنظيم ترتبط ببنائه الرسمي المتمثل في جملة الأدوار والمراكز والقوانين والقواعد والبرامج والأهداف والاستراتيجية.. المحددة رسميا في لوائح التنظيم وتعطي له صفة العقلانية البيروقراطية (بمعناها: التنظيم الرشيد في تسيير الإدارة)، فإن العلاقات غير الرسمية، بالعكس، لا ترتبط بكل ذلك لأنها تحدث داخل جماعات تكونت بصفة غير رسمية نشأت بشكل تلقائي أو عفوي أحيانا، وهي كذلك ما دامت تشبع حاجات الأفراد الفاعلين في التنظيم، وطالما ساعدتهم في حل مشكلاتهم الخاصة في الوقت الذي عجز التنظيم البيروقراطي عن ذلك. لقد استنتج بعض الباحثين بأن هذا النوع من الجماعات غير الرسمية تعكس علاقات اجتماعية هي أيضا غير رسمية وهي متعدد ومتنوعة في التنظيم الواحد بحسب انتماءات الأفراد وأصولهم الاجتماعية وثقافتهم ومستواهم التعليمي.. الخ، كما توصلت إليه دراسة ميدانية جزائرية في هذا المجال[3].

وحينما كانت اهتمامات علماء اجتماع التنظيم الأولى مركزة قبل كل شيء على مردود العمل الإنتاجي في المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، تنبه باحثون آخرون إلى أهمية دراسة العلاقات الرسمية وغير الرسمية في المؤسسات الصناعية، فظهرت أعمالهم مبكرا في الولايات المتحدة فيما يُعرف بالتنظيم العلمي للعمل (O.S.T) أو التايلورية[4]، ثم اتسعت في نفس المجال عند ألتون مايو، وموريوا، وج.ليفي، إ. فريدبارغ، وميشال كروزيي.. الخ.

---

[2] عبد الهادي الجوهري: علم اجتماع الإدارة، مفاهيم وقضايا، القاهرة، دار المعارف، ط1، 1983، ص 118- 119.

[3] انظر، محمد بومخلوف: اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص. 94 وص. 280

[4] التيلورية، نسبة إلى فريدريك هـ. تايلور (1856- 1915)، الذي قام بأولى المحاولات لعقلنه التنظيم العلمي للعمل اليدوي في المصنع الذي يقوم على التفتيت الدقيق للوظائف واستبعاد كل الحركات الأخرى والأنشطة غير الرسمية، كل ذلك من أجل زيادة المردود الإنتاجي واستغلال كل طاقات العامل. انظر في هذا الصدد:
Pierre Jardillier: L'organisation Humaine du travail, Paris ,P.U.F,2è. Ed, 1973.

بيد أن الأبحاث التي تناولت العلاقات الاجتماعية داخل التنظيمات ذات الطابع الثقافي أو الديني أو الخيري فإنها تبدو قليلة، إن لم نقل نادرة، وبالأخص المتعلقة بالتنظيمات السياسية. ويظهر أن "ليف دافيدوفيتش" المعروف باسم ليون. تروتسكي L.Trotski المفكر السياسي الروسي هو أول من تنبه إلى وجود هذا النوع من العلاقات الاجتماعية، أي تلك العلاقات غير الرسمية داخل الحزب البلشفي في سنواته الأولى، فقد قام بتحليل النسق غير الرسمي (أو اللاشكلي) في التنظيمات الحزبية الشيوعية، فوجد أن التصور الفكري الشيوعي الذي كان سائدا حينذاك كما لو كانت العلاقات التنظيمية عقلانية وديمقراطية، بحيث تسمح باتخاذ القرارات بصفة جماعية واقعية. فدفع هذا التصور إلى بروز جماعات غير رسمية عن الحزب، بمعنى ظهور علاقات أخرى غير رسمية بالنسبة إلى أيديولوجية الحزب، سميت فيما بعد بانكسارات حزبية، ويعود السبب في ذلك حسب تروتسكي إلى غياب الديمقراطية الفعلية ووجود بدلا من ذلك بيروقراطية في الممارسة الحزبية الشيوعية.[5]

فمن المفيد إذًا أن نعالج هذا النوع من العلاقات داخل التنظيمات، هذه التي تتميز بها المجتمعات المعاصرة بانتشارها الواسع وتعدد أشكالها وتفاوت أحجامها كما تتعدد أهدافها وغاياتها التي ترمي إلى تحقيقها، لكننا سنقتصر هنا على تحليل العلاقات غير الرسمية في نموذج تنظيم سياسي ذي مرجعية دينية إسلامية متمثل في حركة مجتمع السلم. وهي حزب سياسي جزائري معروف منذ أكثر من عقدين من الزمن، حيث يتداخل فيه الفعل الديني بالفعل السياسي والتنظيمي، وبين الرسمي وغير الرسمي في العلاقات بين أعضائه ومبررات اختيارنا نحددها في النقاط التالية:

أ ـ غالبا ما يركز الباحثون في التراث العلمي للتنظيمات على دراسة العلاقات في المؤسسات الاقتصادية والصناعية والخدماتية دون الاهتمام بهذا النوع من العلاقات في التنظيمات السياسية أو الدينية أو الخيرية.

ب ـ تتمتع الجزائر في وقتنا الحالي بالعديد من التنظيمات السياسية والجمعيات الخيرية (أي التنظيمات اللاربحية عموما) دون أن تكون العلاقات الاجتماعية بداخلها محل اهتمام الباحثين.

ج ـ أضحت التنظيمات ذات الطابع السياسي الديني من الموضوعات المألوفة لدى رجال الإعلام والسياسة، ولكنها لم تدرس بجدية من الداخل دراسة واقعية ميدانية أي وصف العلاقات الاجتماعية داخل هذه التنظيمات وتحليلها ومحاولة تفسيرها وخاصة في الجزائر.

[5] Georges Lapassade & René Lourau: Clefs pour la sociologie ,Paris, Eds. Seghers. 1975, pp.138-139

لهذه العوامل جاء هذا العرض ليعالج العلاقات غير الرسمية وأهميتها في البناء الرسمي للعلاقات في حركة مجتمع السلم (حمس)، التي تأسست في السادس من ديسمبر 1991، وعرف مؤسسوها بمرجعيتهم الدينية، كما تعتبر في الوقت الحالي نموذجا عن الحركات السياسية الإسلامية بعد التعددية السياسية التي عرفتها الجزائر بموجب دستور 23 فيفري 1989[6]. ومنذ ذلك الحين نالت هذه الحركة السياسية انتشارا جغرافيا قطريا واسعا (بحيث صار لها تواجد في كثير من القرى والمدن، وفي البلديات والولايات الجزائرية). كما احتلت المرتبة الثالثة جزائريا كقوة سياسية بعد حزبي جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي، وتملك الآن كثيرا من المؤسسات والفروع التنظيمية (سياسية تنظيمية وأخرى تربوية وخيرية.. الخ) والتي تعمل بصفة رسمية ومعترف بها قانونا ذلك أن هذه المؤسسات تحدد العلاقات بين أعضائها بصفة رسمية وقانونية من توزيع للأدوار والمهام والمسؤوليات وتحدد مكاناتهم وتخطط للبرامج والأهداف والاستراتجيات كأي تنظيم معاصر رسمي آخر.

ومع ذلك يبدو أن شبكة العلاقات بين أعضائها معقدة، يضيق المجال هنا لعرضها كلها، لذلك سنكتفي بتحليل أهم جوانبها المتداخلة بين ما هو رسمي، المحدد قانونيا، والجانب غير الرسمي المتمثل في العلاقات الحميمية، والتي غالبا ما تتصف بالتجانس في الفكر والمعتقد والعلاقات القرابية بين الأفراد. كما نحاول توضيح التأثير المتبادل بين هذا النوع من العلاقات في الأدوار الرسمية والأنشطة غير الرسمية التي يؤديها المنخرطون في حركة حمس سواء داخل مؤسساتها أم خارجها. بناء على افتراض أن من نتائج تلك العلاقة ينشأ تجانس بين أفراد "جماعات" الفروع التنظيمية للحركة وهو أساس ديناميكية النشاط السياسي داخل الحركة، علما بأن هذا الدراسة مركزة على الفاعلين من المناضلين في قاعدة الحركة وتستثني الأفراد القياديين في قمتها.

اعتمدنا في عرضنا هذا على نتائج دراسة ميدانية وثائقية (2011)، قمنا بها باستجواب عينة من مناضلي حركة مجتمع السلم بلغ عدد أفرادها 232 عضو، فضلا عن تحليل وثائق وبيانات مدونة خاصة بهذه الحركة السياسية منذ نشأتها، باستخدام تقنيات بحث وتحليل متنوعة ضمن مناهج متعددة: كمية وكيفية ووصفية وتاريخية.. الخ[7].

---

[6] مختار جعيجع: استراتيجية التنظيمات الإسلامية وأنشطة الشباب السياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2، قسم علم الاجتماع، 2011، ص 313.

[7] المرجع السابق، ص.16، وص360- 369

الانخراط أساس العلاقات الرسمية:

يعد مفهوم المنخرط والانخراط والمفاهيم القريبة (كالمناضل والمتعاطف والمناصر.. الخ) من المفاهيم الشائعة في علم الاجتماع السياسي والتي حازت نقاشا واسعا، ونجدها في الخطب السياسية وفي تحليل الموضوعات السياسية، ودون أن نتطرق إلى كل هذه القضايا لمحدودية عرضنا هذا، سنعرف عملية الانخراط مباشرة من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي التي ترى في "الانخراط" بأنه عملية تسجيل الفرد ضمن حزب أو نقابة.. والقبول بالمشاركة في حركة قبولا فعالا[8]. أما تعريفنا العملي المتعلق بالانخراط في الحركة موضوع دراستنا فيتلخص في التالي هو "العملية التي يصبح معها الفرد عضوا رسميا في حزب، بحيث يوافق على شروط العضوية المنصوص عليها في قوانينه الداخلية، وهو في الواقع الدخول في علاقة أو علاقات رسمية مع مجموع المنخرطين، وتحددها مجموعة حقوقه وواجباته التي ينبغي أداؤها نحو هذا الحزب، أي نحو العلاقات الرسمية في هذا التنظيم السياسي"، لأن الحزب كأي تنظيم اجتماعي آخر هو في الواقع شبكة من العلاقات الاجتماعية بين الفاعلين المنتمين إليه، والتي لا يمكن أن تتم وتضمن وجود الحزب السياسي إلا عبر عملية الانخراط، ولهذا سنصف هذه العملية أولا في تاريخ حركة مجتمع السلم، ثم نحاول توضيح ارتباطها بالعلاقات غير الرسمية من داخل الحركة أو خارجها.

تذبذب عملية الانخراط:

كشفت نتائج الدراسة المذكورة آنفا عن أن الانخراط في صفوف الحركة خلال عقدين من الزمن قد تم بوتيرة لكنها كانت متذبذبة: ارتفعت نسبته في البداية ثم انخفضت وبعد ذلك ارتفعت مرة أخرى، ثم انخفضت ثانية وبشكل كبير في نهاية العقد الماضي. لذلك فهذه الدراسة تفسر هذا التذبذب كما يلي:

1 ـ إن حركة مجتمع السلم عاشت الأحداث المأساوية خلال التسعينيات والتي مرت بها الجزائر ذاتها وتأثرت بها، وقبل ذلك وفي ظروف صعبة انطلق مؤسسو "جمعية الإرشاد والإصلاح"[∇] ـ وعلى رأسهم الشيخ محفوظ نحناح ـ ليؤسسوا لاحقا حزبا سياسيا تحت اسم "حركة المجتمع الإسلامي" (حماس)، ذات المرجعية الدينية الإسلامية، لكنها تبنت منذ البداية نهجا سياسيا اتصف بالوسطية والاعتدال الفكري السياسي، مخالفين بذلك النهج

---

[8] Madeleine Grawitz: Lexique des sciences sociales, Paris, Dalloz, 1991, p6

[∇] تأسست في 10 سبتمبر 1989 بموجب دستور 23 فيفري 1989 ، قبل تأسيس حركة المجتمع السلم (حماس سابقا وحمس لاحقا)، وهي جمعية غير سياسية وكان الشيخان: محفوظ نحناح ومحمد بوسليماني هما اللذان بادرا بتأسيسها بنهج فكري وتربوي يشبه إلى حد كبير نهج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في القرن الماضي.

السياسي المتشدد الذي عُرفت به الجبهة الإسلامية للإنقاذ[◊] حينذاك، وكان شعارها "لا للعنف ولا للتطرف نعم للتسامح والحوار"، ولذلك جذبت كثيرا من الإسلاميين المعتدلين في تلك الفترة بحيث بلغت نسبة المنخرطين 70٪ سنة 1992 حسب عينة الدراسة. غير أن وتيرة الانخراط تراجعت بعد سنتين من التأسيس، بسبب تفاقم الأحداث الدامية والصراع العنيف في مطلع الثمانينيات بين الجيش الجزائري ورجال الأمن من جهة، والجماعات المسلحة المتشددة من جهة ثانية. فساد شعور بالرعب والقلق والخوف بين الجميع، الأمر الذي جعل الكثير من الناس يلتزمون الحيطة والحذر من الإعلان عن انتمائهم السياسي لحركة المجتمع الإسلامي حينذاك، هذه التي اعتبرت موالية للسلطة وغريمة الإسلاميين الجهاديين، بل كان من الصعب على أي أحد الإفصاح عن أفكاره السياسية.

2 ـ ارتفعت نسبة الانخراط قليلا في نهاية التسعينات حينما بدأت بوادر الحوار تظهر من أجل الصلح بين الجيش الإسلامي للإنقاذ من جهة، وقيادة الجيش الجزائري من جهة ثانية، ولا سيما بعد تشتت وضعف فعالية معظم الجماعات المسلحة، وبدا الجو السياسي مناسبا لإحياء النشاط السياسي للأحزاب، خاصة بعد ترشح الشيخ نحناح لأول مرة للانتخابات الرئاسية والتي فاز على إثرها بالمرتبة الثانية بعد الرئيس "ليامين زروال" مرشح السلطة حينذاك. غير أن تلك الظروف كانت بمثابة فرصة مهمة ولأول مرة وفرت للشيخ مجالا كي ينشر أفكار الحركة ويوضح أهدافها السياسية خلال حملته الانتخابية، وهذا ما شجع منخرطين جددا على الانضمام إلى صفوف حركة مجتمع السلم، فوصلت النسبة إلى18.1٪ بين سنتي 2000- 2001.

3 ـ أما السبب الثاني المتعلقة بتراجع نسبة الانخراط الثانية، وهي الأضعف والتي بلغت 2.7٪ في نهاية العقد الأول من القرن 21، فيعود إلى المشاكل التي حدثت في قمة هرم هذا الحزب، أهمها الانشقاق في الصف القيادي له، وهو أول محنة سياسية عرفت في تاريخ الحركة، حيث انشق عن حركة مجتمع السلم قياديون بزعامة "عبد المجيد مناصرة" الذين بادروا بتأسيس حزب جديد سمي "حركة الدعوة والتغيير". ولا شك أن هذا الحدث لم يكن مشجعا على انخراط مناضلين جدد في صفوف حركة مجتمع السلم، بل ربما العكس إذ كان سببا في خروج عدد من المناضلين القدماء من الحركة، ومع ذلك يبدو أن كثيرا من العناصر بقيت وفية للحركة ومتماسكة إلى حد كبير، كما أشارت ملاحظاتنا خلال التجمعات العديدة التي جاءت عقب تداعيات ذلك الانشقاق.

[◊] وهي حزب سياسي إسلامي جزائري، تأسس في عام 1989 بقيادة الشيخين عباسي مدني وعلي بن حاج ، فاز بالانتخابات البلدية في أول انتخابات تعددية ديمقراطية في تاريخ البلد، لكنه حل سنة 1992 بعد أن أظهر نهجا سياسة متشددة في نظر السلطة السياسية الحاكمة آنذاك التي تخوفت منه عقب فوزه فوزا كاسحا في الانتخابات التشريعية. انظر ، احمد الموصللي : موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي ولإيران وتركيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص 205

وسطاء في الانخراط:

إن طموح أي حركة سياسية لا ينحصر في كيفية جذب منخرطين جدد ذوي كفاءة نوعية فحسب، بل في كثافة انخراط عدد من الأفراد في صفوفها ومدى انتشارهم جغرافيا، غير أن كل ذلك يتوقف على الدور الذي يؤديه المنتمون "السابقون" لجذب أكبر عدد من المنخرطين لاحقا أو انتقاء عناصر جديدة. فمنذ 1989 أظهرت بعض التجارب من تكوين أحزاب إسلامية في الجزائر كيفية جذب واستقطاب منخرطين ومتعاطفين جدد، وبالأخص تجربة الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المُحَلَّة) التي كانت لها قدرة بارزة على جمع أكبر عدد هائل من المنخرطين وضمهم إلى صفوفها وفي فترة وجيزة، وعلى قدرتها كذلك في الانتشار الجغرافي على كامل التراب الجزائري بسرعة فائقة غير مسبوقة. بيد أن هذا تمَّ دون تحرٍّ من النوعية الفكرية والثقافية لهؤلاء المنتسبين إليها، أي تمَّ دون احتراس من توجهاتهم الفكرية الفردية في خلق اللاتجانس بين الأعضاء، فهناك كان من بينها الإسلامي المتشدد والمتطرف والمتسامح والوسطي.. الخ، وربما كان ذلك سببا مهمّا في عملية تفكك هذا الحزب من الداخل بحيث لم يكن كتلة واحدة موحدة منسجمة، فانحلت العلاقات الداخلية لهذا الحزب سريعا بمثل السرعة التي بني بها[9].

ولا ريب أن هذه التجربة كانت درسا فعليا قد حفظته الأحزاب الأخرى ذات المرجعية الإسلامية، لهذا كانت "حركة مجتمع السلم" حذرة أشد الحذر في عملية انتقاء المنخرطين في صفوفها كما يشير إلى ذلك قانون العضوية وشروطها[10].

ولكي نتعرف على عملية الانخراط الفعلية طرحنا سؤالا مفتوحا على عينة من المناضلين عن كيفية انخراطهم في الحركة بالصيغة التالية: "كيف تم انخراطك؟" فوجدنا اهتماما كبيرا بهذا السؤال بحيث بلغت نسبة المجيبين عنه 92.2٪ (بعد حذف نسبة الذين لم يحددوا إجابتهم والمقدرة بـ 7.8٪) ومعنى ذلك أن لحظة الانخراط عند هؤلاء هي لحظة مهمة لا يمكن محوها من الذاكرة بسهولة، فاختزلنا أجوبة هؤلاء في أربع حالات:

أولا علاقة الصداقة بنسبة تقدر ب 44.4٪، وهي أهم الطرق التي أوصلت المناضلين إلى الدخول في "جماعة" بالحركة ـ ثانيا: علاقات القرابة بنسبة 26.3٪. ـ ثالثا "الاستقطاب" بنسبته 6٪، ـ وأخيرا، عن طريق أساتذتهم بنسبة 4.3٪. وتشير كلمة الاستقطاب هنا إلى عملية جذب أشخاص واستدراجهم إلى الانخراط في الحركة عن طريق الإقناع، على أن يتَّصِفوا

---

[9] مختار جعيجع، مرجع سابق، ص. 248.

[10] حركة مجتمع السلم: القانون الأساسي، الباب الثاني، الفصلين الأول والثاني، المواد: 6، 7، 8،9.

بخصائص دينية وخلقية سلوكا وفكرا والتي تقترب من خصائص النموذج الذي تتبناه الحركة بطريقة غير مباشرة، وغالبا ما تتم هذه العملية في الأوساط الجامعية عن طريق التنظيمات الطلابية، حسب تصريح بعضهم. وهناك "طرق أخرى" باقية للانخراط لكن نسبتها ضعيفة لا تتجاوز 11.2٪، وهي جد متنوعة من بينها استخدام الكشافة الإسلامية، والمساجد والمؤسسات التربوية التابعة للحركة (الروضة، المدارس القرآنية..) والتي تعتبر "محاضن" تربوية تُعِد الأطفال والفتيان مسبقا للتوجه الفكري والديني تحضيرا لدخولهم إلى الحركة عند بلوغهم السن القانونية.

وإذا كانت هذه النسب الإحصائية تبين كيفية تشكل الحركة منذ نهاية الثمانينيات، فإنها تعبر كذلك عن نوعية العلاقات الداخلية للحركة وهذا ما ينبغي علينا تحليله تحليلا سوسيولوجيا، لأن العلاقات الرسمية داخل الحركة "الممثلة في الانضمام الرسمي أي القانوني إلى هذا التنظيم "تسبقها علاقات غير رسمية بين الأفراد متمثلة في الصداقة أولا، ثم العلاقات الدموية وقرابة النسب ثانيا، وعلى ضوء ذلك تتم عملية انتقاء الأشخاص النموذجيين أو المقبولين حسب معايير محددة في قانون "النظام الداخلي" ومعايير أخرى مقبولة عرفيا ومنها:

- أن يكون الشخص متدينا متخلقا بالأخلاق الإسلامية وقبل كل شيء. وكلمة متدين تعني ممارسة شعائر الإسلام (كالصلاة والصوم والابتعاد عن المحرمات والسلوكات التي لا تقرها الشريعة الإسلامية..)، ومن هنا وصفت الحركة بأنها حزب سياسي إسلامي.

- أن يكون معتدلا ووسطيا في أفكاره بحيث لا ينزع إلى التطرف والتعصب الفكري (الذي يكفر الناس والنظم السياسية والديمقراطية، أو يعتبر الجهاد بالعنف ترياقا لكل العلل وهو الحل الأوحد.. الخ، فكل هؤلاء مرفوضون من الانخراط). وهذا معناه رفض كل من ينتمي إلى جماعة أخرى باستثناء الجمعيات غير السياسية الموالية لحركة مجتمع السلم كجمعية الإرشاد والإصلاح.

- الأفضل أن يتمتع بمستوى مقبول من الكفاءة العلمية (شهادات عليا) أو المهنية وغيرها بحيث تستفيد الحركة من خدماته مستقبلا. وهذا الشرط غير مصرح به وليس ضمن القوانين الرسمية. ولذلك وجدنا أن العينة المدروسة تضم نسبة عالية من خريجي الجامعات، والموظفين في وظائف رسمية الذين يشكلون الطبقة المتوسطة في المجتمع كالمدرسين التربويين، والإداريين والمحامين والأطباء والمهندسين وغيرهم الذين ناهزت نسبتهم الـ50٪ في العينة المدروسة.

في هذا الجانب نلاحظ أن الحركة تستند إلى العلاقات غير الرسمية في دعم العلاقات الرسمية داخل مؤسساتها. وهي بالتالي مفيدة في عملية التجانس بين أفراد "الجماعة" من حيث

الأفكار والتوجهات وتقليص الخلافات في الرأي، فتفيد بالتالي في تقوية التماسك الداخلي للجماعات وتجعل بناءها مستقرا. ويثير هذا الاستنتاج تساؤلا آخر يتعلق ببناء شخصية المنخرط في الحركة ومرجعيته الدينية والفكرية والسياسية، بحيث تجعل جماعته منسجمة وموحدة في أفكارها تكاد تكون متطابقة، فالفكرة التي تجمع بين أعضاء الحركة هي بمثابة الإسمنت المسلح الذي جعل بناء العلاقات في قاعدة الحركة ثابتا نسبيا رغم تقلبات المشهد السياسي الجزائري منذ ظهور التعددية السياسية، ناهيك عن الخلافات التي نشبت بين المناضلين في الصف الأول من القياديين في الحركة بعد وفاة مؤسسها سنة 2003، ثم الانشقاق في قيادة الحركة كما ذكرنا ذلك أعلاه.

لكن التراجع المستمر في نسبة المنخرطين، حسب الدراسة الميدانية السابقة، الذي حصل في الأعوام الأخيرة، يؤشر بأن حركة مجتمع السلم بدأت "تشيخ" أي إن قاعدتها من المناضلين صارت تضم كهولا أكثر من الشباب، لكنهم بقوا أوفياء للحركة حتى وإن انحرف بعض من قادتها في الصف الأول عن السمت التربوي والديني الذي كانت تتحلى به (وما زال بعضهم على العهد)، ذلك السمت هو الذي كان يصون ضميرها من الانزلاق نحو المصالح وطغيان الأنانية المقيتة، وإذا استمرت القاعدة في وفائها للحركة من خلال انخراطها ومساهمتها فليس مرد ذلك إلى براعة خطب هذا القائد ولا لفصاحة لسان آخر، بل إلى الضمير الديني والشعور الجماعي القوي الذي يتمتع به هؤلاء.

الدوافع نحو الانخراط:

إذا كنا قد عالجنا ظاهرة الانخراط في شكلها الخارجي بالنسبة إلى الأفراد الفاعلين في تنظيمات الحركة، فإن هناك عوامل أخرى دفعتهم إلى أن يختاروا هذا التنظيم السياسي وينتسبوا إليه دون غيره، وهي دوافع داخلية مرتبطة بتكوينهم الثقافي والديني والتربوي وتمثل جانبا من علاقاتهم غير الرسمية، لذلك طرحنا على أفراد العينة السؤال التالي: "ما الذي يجعلك أكثر اقترابا من مناضلي الحركة؟" كان السؤال مهما عند الأغلبية الساحقة بنسبة 97.8 ٪، لكن إجابتهم أظهرت جانبين أساسيين من الدوافع هما: الجانب الديني في المقام الأول، والجانب السياسي في المقام الثاني لدون أن ننسى كذلك ذكر دوافع أخرى غير أنها كانت ضعيفة النسبة مثل: المستوى الفكري، تكوين صداقة، ومن أجل التعاون، تحقيق مصالح، والبحث عن الاستقرار..الخ[⊕].

[⊕] كان دوافعهم المصرح بها متعددة ومتنوعة لكنها مرتبة بحسب الأهمية :ديني سياسي، مادي مصلحي، معنوي... الخ.

وفي هذا الشأن باستطاعتنا القول بأن الطابع الديني للعلاقات يكاد أن يكون شاملا للجميع عندما تصل نسبته إلى 94.7٪، أي الذين صرحوا بأن الجانب الديني هو الدافع إلى الانتساب إلى الحركة، وأن 33٪ للجانب السياسي في العلاقات ثم نسبة 18.9٪ موزعة على جوانب أخرى متنوعة. وهذا ما يؤكد أن العامل الديني في العلاقات هو أساس الانخراط أكثر من أي عامل آخر، بمعنى هو أساس تجمع الأفراد في شكل جماعات موحدة متماسكة وليس من أجل تحقيق المصلحة الفردية والدوافع الإيديولوجية والسياسة بمعناها التقليدي والتي تحتل مرتبة أقل. ويمكن تفسير ذلك بأن هناك نسبة مهمة من أفراد العينة كانوا أعضاء في "جمعية الإرشاد والإصلاح" ثم انخرطوا في الحركة، ومن المعروف أن هذه الجمعية قد سبقت "حركة مجتمع السلم" إلى الوجود، هذا وإن عددا منهم مازال مزدوج الانتماء بين الحركة والجمعية في آن واحد كما بينت نتائج الدراسة.

وخلال حضورنا بعض التجمعات "الجماهيرية" الرسمية لحركة مجتمع السلم وتواجدنا في بعض مقراتها واحتكاكنا الشخصي المباشر مع مناضليها في القاعدة، جمعنا عدة ملاحظات ميدانية واقعية، والتي ساعدتنا على تفسير دوافع عملية الانخراط بالدوافع الدينية أكثر من الدوافع الأخرى نلخصها فيما يلي:

أولا: أن ثقافة مناضلي الحركة متشبعة بالثقافة الإسلامية، ويتجلى هذا في الخطاب المتبادل بينهم الذي تملؤه عبارات دينية محضة، مستخدمة بإسهاب خاصة أثناء الحوار والمناقشة: كالاستدلال بالآيات القرآنية والحديث النبوي وأقوال الصحابة وعلماء الإسلام.. الخ، فضلا عن استخدام عبارات التعامل البيني مثل "الأخ الفلاني والأخت الفلانية، الإخوان، الجماعة، الشيخ الفلاني.. الخ، كل ذلك يجعل الزائر لمقرات الحركة يخال نفسه أمام طلاب معهد علوم الدين وليس أمام مناضلين سياسيين.[♠]

ثانيا: أن منشورات الحركة ومجلاتها (الإلكترونية) وملصقاتها الموجهة إلى قاعدتها ومؤلفات نخبتها.. وغيرها، غالبا ما يكون مضمونها دينيا وأخلاقيا، وتقل فيها الموضوعات ذات الطابع السياسي المحض.

ثالثا: تتعلق هذه الملاحظة بالأنشطة الدينية التي تقوم بها الحركة في المناسبات الدينية (كالأعياد، وشهر رمضان، المولد النبوي.. الخ) وصلاة الجماعة التي يقوم بها الجميع في أماكن

[♠] لو سمحت لنا الفرصة، في تقديري، لتحليل مضمون حديث عفوي مسجل تسجيلا صوتيا في مقرات الحركة، ثم فرز عباراته الدينية وغير الدينية لوجدنا أن نسبة هذه الأخيرة مرتفعة أضعافا مضعفة مما نجده في مثل ذلك التسجيل ولكن في مقرات أحزاب أخرى ليست لها مرجعية أسلامية .كحزب جبهة التحرير أو التجمع الوطني الديمقراطي.

التجمعات الشعبية وفي مقرات الحركة دون استثناء، ومن المحتمل أن توجد مصليات في كل مقر من مقرات الحركة المنتشرة في ربوع الوطن، بحيث أضحى البعض منها يمثل مساجد صغيرة، تقام فيها صلاة الجماعة وتدار حلقات للموعظة الدينية ويرتل فيها القرآن الكريم..[◊].

أما سبب انخفاض نسبة المصرحين بأسبقية العامل السياسي في الانخراط (الـ33٪) والتي احتلت المرتبة الثانية، رغم أن تنظيمهم تنظيما سياسيا قانونيا وممارسة، فيُعزى إلى أن "الفكرة السياسية" التي يحملها هؤلاء لا تتوافق تماما مع ما يصرح به قادة الحركة في خطبهم.. هذه الخطب التي طغت عليها لغة سياسية ولا سيما في السنين الأخيرة. وهذه الفكرة التي ترى بضرورة العودة إلى المرجعية الإسلامية كتابا وسنة في بناء قوانين الدولة وأسسها السياسية قبل أي مرجعية أخرى لأن الشعب الجزائري مسلم متدين يدين بالإسلام.

وبالفعل فإنهم ينظرون إلى كثير من القوانين الرسمية السارية على أنها لا تتناسب والشريعة الإسلامية، إن لم تناقضها كلية، (كالقوانين البنكية الربوية وقوانين التجارة، و"حرية" السياحة مع مسألة بيع الخمور والمراقص والملاهي.. وظاهرة التبذير المالي من قبل مؤسسات رسمية في مجال الفن الماجن، قوانين العقوبات، ومسألة الثقافة.. الخ). فالصمت الظاهر على المستويين قمة وقاعدة حركة حمس ليس دليلا على رضاهم عن الوضع والمشهد السياسي الجزائري، حتى وإن كانوا شركاء سياسيين فيه، بل هو سكوت على مضض إلى حين أسلمة المجتمع بكامله عن طريق نضال قاعدة الحركة، هذه القاعدة المتشكلة في الغالب من تربويين وجامعيين وإطارات.. الخ، هي أقرب من الجماهير الشعبية تتعامل معه بأسلوب التربية والدعوة المباشرة أو غير المباشرة، ويبقى العمل السياسي للذين هم في قمة الحزب. وحسب هذه العينة فإن الأغلبية في القاعدة تراهن على أن العمل التربوي والدعوي لكل المجتمع هو الطريق الأمثل والأنجع الذي يمهد الطريق لتطبيق المشروع السياسي الإسلامي.

وخلاصة لذلك نرى بأن دوافع المنخرطين الدينية والتربوية، والتي هي نابعة من مرجعياتهم الإسلامية، لا تنطبق مع المعنى السياسي لحركة حمس من جهة ولا مع خطبها الرسمية في السنين الأخيرة لأن فكر قادة الحركة قد نما في جانبه السياسي أكثر وصارت لهم ثقافة سياسية بمعنى الكلمة، بينما قاعدة المناضلين مازالت تركز في اهتمامها ونشاطها على الجانبين الديني والتربوي أكثر من السياسي وتعطي الأولوية للديني قبل السياسي، ويبدو أنها لا تستطيع الفصل بينهما قولا وعملا.

[◊] يقال في هذا الشأن بأن الشيخ محفوظ نحناح هو أول من بادر بصلاة الجمعة في مقرات الحركة إبان المحنة الجزائرية لأسباب أمنية في التسعينيات، فاستمرت هذه العادة تقريبا، تؤدى الصلوات الجماعية والأنشطة الدينية في هذه المقرات، مما يوحي للزائر الغريب أن المكان له قدسية وهيبته خاصة وكأنة لا يمت للسياسة بصلة.

أنشطة المنخرطين الرسمية:

وهي تلك الأنشطة التي كلف بها المناضلون رسميا وحسب مكاناتهم الرسمية المحددة في "النظام الداخلي للحركة"، ذلك أن معظم المستجوبين الذين شملتهم هذه الدراسة يشغلون بالفعل وظائف رسمية في مؤسسات الحركة وفروعها (مسؤولين في المجلس البلدي، أو في الأمانة العامة، وفي مجلس الشورى، أو مرب في مؤسسات الحركة.. الخ) وفي هذا الإطار بيّن الاتجاه العام من تصريحات المستجوبين أنهم:

- يساهمون بانتظام وباستمرار في كل الأنشطة الرسمية التي تخص الحركة مهما كان نوعها ويحترمون تطبيقها والالتزام بها.

- نسبة كبيرة منهم تلتزم بالحضور الدائم في اجتماعات الحركة ولقاءاتها ومواعيدها الرسمية، واعتراف العديد منهم بأن المناقشات في الاجتماعات الرسمية تتم بطريقة ديمقراطية وفي جو أخوي واحترام متبادل.

- المساهمة والاشتراك عند الطلب في الدعم المعنوي والمادي والعمل الجماعي الذي يخص الحركة منها:

أ - المساهمة في الحملات الانتخابية لصالح مرشح الحركة في مختلف المستويات البلدية والولائية والوطنية.

ب- تقديم الخدمات اللازمة التي تحتاج الحركة إليها من خلال الخبرة الشخصية أو السعي للحصول عليها واستثمارها لصالح الحركة.

ج- من واجب كل واحد منهم العمل على استقطاب منخرطين جدد وفق المقاييس الشخصية المتفق عليها ضمنيا في الحركة والتي ينبغي توفرها في الشخص المرشح للانتساب إلى الحركة بصفة رسمية.

د- الترويج لأفكار الحركة والدعاية لها أو الدفاع عنها ومحاولة إبعاد كل التهم الموجهة نحوها، والمحافظة على سرية بعض القضايا المهمة التي تخص الحركة.

ومن هنا نلاحظ بأن ديناميكية النشاط الرسمي والعلاقات الرسمية داخل التنظيم، "أي الجماعات في فروع الحركة"، مرتبط أشد الارتباط بعملية الانخراط بالكيفية التي وصفناها آنفا، فعندما تتم عملية الانخراط وفق شروط انتقائية وعقلانية، تنتج عملية التجانس الفكري والتوافق في العلاقات والمعاملات والتفاعل بين أعضاء الجماعة مما يؤدي إلى تفعيل نشاط الحركة الرسمي وأداء أدوارهم المحددة بحيوية عن طواعية واختيار وليس بضغوط قانونية كما هو معروف في أي تنظيمات اقتصادية، وقبل توضيح هذه الفكرة أكثر

ينبغي أن نضيف بأن هناك عاملا آخر أكثر أهمية كشفته هذه الدراسة يتعلق بالروابط الدموية والقربى التي تتسم بها العلاقات بين أفراد الجماعات التنظيمية في حركة مجتمع السلم بناء على دراستنا هذه العينة.

الروابط الدموية والعلاقات الرسمية:

تعد الروابط الدموية والنسب من أقوى العلاقات التي تبنى بها الجماعات، فهي أساس بناء الأسرة والعائلة الممتدة والعشيرة والقبيلة، كما سبق وأن أكدها ابن خلدون في مقاربته عن العصبية "فإذا كان النسب المتواصل بين المتناصرين قريبا جدا بحيث حصل به الاتحاد والالتحام كانت الوصلة ظاهرة.."[11]، لأنها تبنى غالبا على أسس عاطفية ومشاعر قوية فضلا عن جملة من القيم والتقاليد القوية الراسخة في المجتمع التي تصنع ضميرا جمعيا قويا بين أفراد الجماعة وهو أساس تضامنهم الآلي، كما عرضه إميل دوركهايم[12]، بعكس العلاقات الرسمية التي تبنى على أساس الالتزام بالقوانين والمواثيق والعقود التي تربط بين الفاعلين في التنظيم الرسمي.

وعليه فقد توصلت الدراسة المذكورة آنفا إلى كشف مؤشرات عن روابط دموية وعلاقات نسب قائمة بين المنخرطين في قاعدة الحركة، من خلال إجابة أفراد العينة عن سؤال صيغ كما يلي: هل لك أقارب منخرطون في حركة مجتمع السلم؟ فكان السؤال مثيرا للاهتمام إذ بلغت نسبة المجيبين بـ"نعم" 81٪، وهي نسبة مرتفعة بدون شك، مقابل نسبة ضئيلة لا تتجاوز 19٪ أجابت بالنفي. والمقصود بالأقارب هنا هو وجود أشخاص منتمين رسميا إلى حركة مجتمع السلم تربطهم علاقة دموية قريبة أو بعيدة مهما كانت درجاتها: كالزوج أو الزوجة (أو الخطيبة باعتبارها زوجة في المستقبل) والآباء والأمهات فالأبناء والإخوة ثم قرابة العمومة والخؤولة وأبنائهم وبناتهم ثم الأصهار[13].

---

[11] عبد الرحمن ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، حققها.علي عبد الواحد وافي، القاهرة ، لجنة البيان العربي، الجزء الثاني، ط2، ص 594

[12] نيكولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ت. محمود عودة وآخرون ، القاهرة، دار المعارف، ط8، 1983، ص.171

[13] اعتمدت هذه الدراسة هذا التمييز في درجة القربى على ما عرضه بعض السوسيولوجيين المهتمين بالقرابة، فالأقارب من الدرجة الأولى هم الأبوان وأبناؤهما وأبناء الأبناء (كالأب والأم والأخ والأخت والابن والابنة، في حين يعتبر الأقارب الأولون لهؤلاء الأقارب مثل (الجد أو أب الأب والخال والعم وابن العم وابن الأخ.. الخ، أقارب من الدرجة الثانية، أما الأقارب من الدرجة الثالثة فهم الأولون لأقارب الدرجة الثانية... وهكذا. انظر محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص. 261

تدفعنا هذه النتيجة الإحصائية إلى الاعتراف منذ البداية بقوة الروابط بين أفراد الجماعات في الفروع التنظيمية، إذ يلاحظ من النتائج المتحصل عليها بأن الرابطة الزوجية مثيرة للاهتمام بالحيز الذي تشغله في العلاقات بحيث وصلت نسبتها 59.6٪ من فئة الذين صرحوا بوجود أقارب لهم داخل الحركة. ولا شك أن هذه النسبة عالية جدا مقابل نسبة 40٪ ممن لهم أقارب كالأخوة والأخوات، وبلغت نسبة الذين أقروا بوجود أقارب (من الدرجة الثالثة) 45.7 ٪.[⊗] كما أن الأغلبية في فئة المتزوجين بنسبة 90.5 ٪ [مضافا إليهم الخاطبون] في العينة قد صرحت بوجود أقارب ضمن الحركة، مقابل نسبة ضئيلة لا تتجاوز 9.5٪ من نفس الفئة التي أجابت بالنفي. وهذا ما يجعل "بناء الجماعات" هنا يشبه بناء الجماعات الأولية، أي الأسرة والعائلة تحديدا، ما دامت العلاقات القرابية هي الطاغية على كل العلاقات، وخصوصا علاقة الزوجية التي لها دور مهم في هذا البناء. ومما سبق نخلص إلى عدة قضايا:

1. تسود الروابط القرابية (الدموية) بنسبة عالية في العلاقات بين مناضلي الحركة في هذه العينة.

2 ـ تتجلى الروابط من الدرجة الأولى في العلاقات الزواجية بالمرتبة الأولى.

3. تحتل العلاقات القرابية من الدرجة الثالثة (أبناء العم والخال والأصهار...) المرتبة الثانية في العلاقات القرابية داخل هذه العينة.

4. تحتل رابطة الأخوة المرتبة الثالثة في تلك العلاقات.

أما تفسير عوامل كل ذلك فنحيله إلى احتمالين أساسيين:

الأول: أن المنخرطين في هذا التنظيم السياسي شجع بعضهم بعضا على الزواج من داخل الحركة (أي قرين أو قرينة)، وبالتالي ضاعف هنا من علاقات النسب، لا سيما إذا كان

[⊗] [ملاحظة: بعمليات حسابية في الجدول ذاته يمكن التوصل إلى أن نسبة 48.3 ٪ من أفراد العينة كلها صرحت بوجود زوج/زوجة في تنظيم الحركة، و37 نسبة ٪ لها قريب واحد على الأقل في الحركة ونسبة 32٪ ممن اعترفوا بوجود إخوة/أخوات في نفس التنظيم، بيد أن تلك النسب يمكن قسمتها على اثنين على الأقل إذا ما أردنا حصر علاقة القرابة بين اثنين فأكثر: فعندما يصرح المستجوب هنا بوجود زوجته أو أخته أو أخوانه أو أصهاره وأبناء عمومته... الخ داخل العينة المدروسة، فقد يكون هناك بالمقابل قريب له أيضا في نفس العينة قد صرح هو كذلك في الاستبيان بوجود نفس العلاقات في العينة فتقسم النسبة، وفي هذه الحالة تقسم على اثنين، أماّ إذا كان لكل المستجوبين أحد من الأقارب ولكنه خارج العينة المذكورة وهو عضو في حمس عندئذ تبدو النسب قريبة من الواقع، إلاّ إذا كان السؤال متبوعا بسؤال آخر "هل هو ضمن العينة؟" وهذا غير ممكن عمليا لأنه لا يدري المستجوب ذاته ولا الباحث بوجود سابق لأحد من أقاربه في العينة.

هذه الملاحظة المنهجية والتقنية تبين لنا مدى صعوبة حصر تلك العلاقات على مستوى كل أفراد العينة. ومع ذلك حاولنا تحليل تلك العلاقات القرابية السائدة وفق تصريحات المستجوبين سواء كان لهم أقارب داخل العينة أو خارجها.]

هناك انتماء سابق لإخوة وأخوات إلى هذا التنظيم (مثلا إذا كان زواج أختين/أخوين معناه أربعة أصهار داخل العينة، حتى وإن كان الزوج/الزوجة من خارج حركة حمس، كأن يصاهر شخص شخصا آخر بأخت له لا تنتمي إلى الحركة). وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن العلاقات ليست مجرد علاقة انتماء حزبي، أو أن الأعضاء هم مجرد رفقاء نضال سياسي فحسب، بل أكثر من ذلك هي علاقات أخوية وزواجية ونسب دموي.

الثاني: أن المنخرطين الأوائل قد أدوا دورا مهما في استدراج أقاربهم إلى الانخراط في الحركة: أزواجا وإخوانا وأصهارا وأبناء عمومة.. فضلا عن أبنائهم وبناتهم بعدما كبروا، ثم أدى هؤلاء بدورهم نفس الأدوار مع أقارب لهم كذلك.. وهكذا دواليك، أي أن جزءا من بناء الجماعات في فروع الحركة قد تم في إطار هذه العلاقات والروابط القرابية. وفي هذا الصدد نذكر بأن الشيوخ المؤسسين الأوائل، وبالأخص الشهيد محمد بوسليماني، كانوا يشجعون الشباب والشابات على الزواج وبالطرق المباشرة والشخصية حينما كانوا أعضاء في جمعية الإرشاد والإصلاح وفي حركة المجتمع الإسلامي سابقا[14].

أما على المستوى التنظيري فنستخلص بأن الحركة ومن خلال فروعها صارت تؤدي وظيفة اجتماعية خفية غير معلنة ولا مقصودة أو مخطط لها، مثلما عبر عن ذلك السوسيولوجي الأميركي ر. ميرتون[15] وهي أنها أضحت حقلا لاكتشاف زوجة/زوج المستقبل بالنسبة إلى العزاب من كلا الجنسين، لأنها تتيح لهم فرصا لحل مشكلة العزوبة قد لا تتوفر خارج مقرات الحركة. بمعنى أنها وفرت لهم إمكانية التعارف السابق عن قرب ولاختيار شريك/شريكة الحياة في المستقبل دون انتهاك القيم الدينية، بل العكس يتم ذلك في إطار احترام الشريعة الإسلامية، ذلك أن المنخرط من كلا الجنسين يعرف أو سيعرف عن قرب وبسهولة مجموع الخصائص المحددة التي يريدها في قرينته (قرنها) المنخرطة في الحركة، حتى ولو كانت بصورة تقريبية: كالتدين، والمستوى التعليمي، والتوجه السياسي الديني وحتى الانتماء العائلي لكل منهما والعمر فضلا عن الصفات الجسدية.. الخ. ففي مقرات الحركة ومؤسساتها يلتقي الجميع ذكورا وإناثا في المناسبات الرسمية أو غير الرسمية وأثناء التجمعات والملتقيات والندوات.. الخ، لكنها توفر لهم مناسبة للتعارف وبناء علاقات كالصداقة الحميمة (ضمن الذكور فقط أو ضمن الإناث فقط) وهذا ما يساعد بعدئذ على بناء علاقات مصاهرة ورابطة زوجية، حتى وإن كان أحد الأزواج ليس ضمن الحركة، يكفي أن علاقة صداقة داخل الجماعة يمكن أن تتطور إلى مصاهرة في بعض الأحيان.

---

[14] مختار جعيجع ،مرجع سابق ، ص 495

[15] نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، (ت. محمد عودة وآخرون)، القاهرة ،دار المعارف ط.8، 1983، ص .333

ويلاحظ في هذا الشأن بأن النتائج المتحصل عليه في هذه الدراسة متوافقة إلى حد ما مع ما توصل إليها م. بوزون M.Bozon وف. هيران F. Héran[16] في استقصائهما (1984) حول معلومات تتعلق بأزواج تزوجوا سنة 1960 فأثبتا أن مكان لقاء هؤلاء قبل الزواج مرتبط بالفئة الاجتماعية أو الطبقة التي ينتمون إليها ارتباطا قويا. فجمع المؤلفان تلك اللقاءات حول ثلاثة نماذج من الأماكن:

- الأماكن المنفتحة على كل الناس، مثل قاعات الرقص والمقاهي والحفلات العمومية، حيث يلتقي كلا الجنسين من الطبقات الشعبية (كالعمال غير المؤهلين).

- الأماكن المحجوزة أي شبه وقف على نوعية من الأشخاص، بمعنى أن المجالات شبه منفتحة مثل أماكن العمل، الجمعيات، قاعات الموسيقى التي يحضر فيها غالبا "الزوجان" هم من الطبقة المتوسطة (أساتذة، تربويون، موظفون..).

- أماكن تعتبر وقفا على فئة أو طبقة اجتماعية دون غيرها أي متعلقة بنوعية محددة من الأفراد، تتعلق بالدوائر العائلية وأصدقائهم، حيث يتعارف أبناء الطبقات العليا (ذوو المهن الحرة، ورؤساء المؤسسات والمهندسون...).

ومما سبق يمكن القول سوسيولوجيا بأن لهذا النوع من التنظيمات وظيفة غير مباشرة تتجلي في بناء علاقات اجتماعية قوية متمثلة في بناء رابطة قرابة، وهذا بدوره يعود على الحركة ذاتها بوظيفة مهمة وهي تقوية التماسك الاجتماعي والتضامن داخل الحركة بحيث تعزز روابطها القوية وتجعلها صامدة ضد أي انحلال أو تفكك، وبهذا المعنى فإن العلاقة الرسمية المحددة حسب القانون الداخلي لحركة حمس تتداخل مع العلاقات غير الرسمية الممثلة في رابطة المصاهرة بين الأعضاء وبناء علاقات دموية، وهي بدورها توجه عملية الانخراط التي كانت محصلتها التجانس السوسيوثقافي للأعضاء المنخرطين والانسجام القوي في التوجه الفكري والتضامن في النشاط الجماعي لتحقيق الأهداف المشتركة التي يتوخاها الجميع.

بناء على هذه النوع من العلاقات غير الرسمية تكون استجابة قوية من قبل الأفراد نحو التعاون لإنجاز ما هو مطلوب قانونا بمحض إرادة الأفراد (وليس مجرد الخضوع لقوانين ملزمة التطبيق أو خوفا من عواقبها في حالة انتهاكها كما هو الحال في المؤسسات الاقتصادية والصناعية). ولكن في نفس الوقت الجانب الرسمي في هذا التنظيم يدعم بدوره تلك العلاقة غير الرسمية ذاتها وفي المحصلة يظهر ارتباط متبادل بين العلاقة الرسمية من جهة والعلاقة غير الرسمية من جهة ثانية كما هو موضح في الشكل التالي:

---

[16] Michel Giacobbi & Jean-Pierre Roux, Initiation à la sociologie, Paris ,Hatier, 1990, p.20

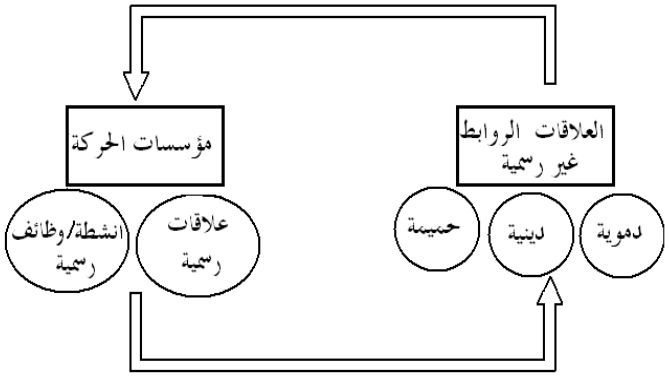

يوضح هذا الشكل علاقة متبادلة بين الروابط الدموية والدوافع الدينية والعلاقات الحميمة من ناحية والحركة كتنظيم سياسي رسمي من ناحية ثانية، بحيث تستفيد مؤسسة الحركة من تلك العلاقات في عملية الانخراط الانتقائية التي هي أساس التجانس بين الأعضاء، وبالمقابل توفر مؤسسات الحركة فضاء وفرصا تشجع المنخرطين على إقامة علاقات غير رسمية (قرابية وصداقات). والواقع أن هذه الأدوار التبادلية بين الطرفين غالبا ما تكون غير مقصودة وغير مباشرة أو خفية أي دون الإفصاح عنها. لأن الحركة باعتبارها تنظيما سياسيا ليس من وظائفها تزويج الشباب ولا ربطهم بعلاقات نسب، كما أن استقطاب أعضاء جدد عن طريق بناء علاقة صداقة قبلية لا يمكن أن تكون عن قصد وبتخطيط مدروس سابقا، فليس هناك أي إشارة إلى ذلك في النظام الداخلي والقانون الأساسي لهذا الحزب.

أهم ما يمكن استخلاصه هنا بأن مثل هذه العلاقات غير الرسمية التي تتسم بها شبكة العلاقات الداخلية بين مناضلي الحركة تتميز بها الجمعيات التي تهدف إلى ربح مادي ومنفعة اقتصادية لأعضائها كالجمعيات الخيرية والرابطات الثقافية والدينية.. الخ، والتي تقوم على أسس دينية أو ثقافية أو أيديولوجية ودموية.. وهذا عكس ما تتميز به التنظيمات ذات الأهداف الاقتصادية والمنافع المادية.

وفي هذا الصدد نعرض قضيتين فكريتين تدخل ضمن علم اجتماع التنظيمات:

الأولى: أن علماء اجتماع التنظيم لاحظوا بأن العلاقات غير الرسمية بين أفراد الجماعة تزداد قوة (وبما يتسع نطاقها) كلما كانت بيروقراطية التنظيم أكثر صرامة بتعقد قوانينه الداخلية، وبالتالي تضحى الأدوار التي تلعبها الجماعات "غير الرسمية" مهددة لبناء التنظيم ومسببة لاختلاله، فقد تؤدي بالأفراد إلى التمرد والإضراب عن العمل وربما النزاع والصراع العنيف الذي غالبا ما يقع بين فئتين اجتماعيتين في أي تنظيم رسمي: بين مالكي السلطة والقرار من ناحية "الإداريين" من جهة، وبقية المشتغلين والعاملين من جهة ثانية. أما في

الحركة، بالعكس، فإن الشعور الديني والقرابي والعلاقات الحميمية بين أفراد الجماعة والهدف المشترك.. الخ كلها انعكست بالإيجاب على العلاقات الرسمية في التنظيمات الفرعية لحركة مجتمع السلم، بل هي التي تؤدي إلى تقوية الروابط في العلاقات الرسمية كالانضباط في العمل والتطوع الجماعي والتضامن والتعاون والعمل المشترك لصالح الحركة.

الثانية: ويلاحظ علماء الاجتماع أيضا أن في التنظيم الرسمي خصوصا في المؤسسات الإنتاجية ينزع الأفراد الذين لهم مهارات مهنية أو دراية بالقوانين، إلى التحرر من تطبيق قوانين التنظيم ذاته يتجاوزونها أو ربما ينتهكونها ما داموا مالكين لتلك المؤهلات القوية فهم في مواقع قوية، ومن هنا ينشأ النزاع حول السلطة (كما استنتج ميشال كروزيي) وتتحول المؤسسة إلى حقل للمنافسة والنزاع والسعي دائما نحو المزيد من النفوذ والسيطرة[17]. غير أن في مؤسسات حركة مجتمع السلم وفروعها، التي تضم مناضلي قاعدتها، لا تحدث مثل هذه النزاعات حسب الاستنتاجات السابقة، باستثناء مؤسسات قيادتها (كالمجلسين التنفيذي والشورى الوطنيين) التي حدثت فيها نزاعات وصراعات بين قادة من الصف الأول في الحركة بشكل مستور وخفي أحيانا وصريح في أحيان أخرى.. وكلها تحتاج إلى بحث آخر خاص ومعمق.

خاتمة:

إن علاقة الترابط الوظيفي في العلاقات بين ما هو رسمي وما هو غير رسمي داخل هذا النوع من الجماعات لمن القضايا الأساسية والاستراتيجية التي ينبغي الاهتمام بها في مثل هذه التنظيمات لأنها تؤدي إلى تفعيل أدوار الفاعلين الرسمية وانسجام علاقاتهم الداخلية. كما تبينت لنا أهمية العلاقات غير المحددة بقوانين رسمية في التنظيم، والتي تبنى على أسس روحية وعقائدية وقرابية، ينبغي على قادة التنظيمات والفاعلين فيها إيلاؤها قيمة عملية في الممارسات داخل التنظيم، لأنها تعزز شبكة العلاقات الرسمية في التنظيم وتقوي بناءه الداخلي وتحميه من التصدع والنزاع، بل وُتفعِّل الأنشطة الرسمية وتجعلها دينامية وحيوية ضمن علاقات تعاون وتضامن وبضمائر مشبعة بروح الجماعة تقل فيها النزعة الفردية والأنانية المقيتة، بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف التي نشأ من أجلها التنظيم، ومع ذلك يبدو لنا الأمر غير كاف إذا بقيت هذه العلاقات على مستوى القاعدة فقط دون القمة بل لا بد أن تشمل كذلك القاعدة والقمة معا في أي تنظيم، وهذا ما يحتاج إلى مزيد من البحوث المعمقة والمستمرة والمترابطة، ونأمل أن يكون هذا العرض حافزا ومثيرا لاهتمامات باحثين آخرين في المستقبل.

---

[17] مختار جعيجع: مرجع سابق ص 85.

دور القوى الاجتماعية
في إفراز النخب السياسية

أ/ الطيب معاش
قسم علم الاجتماع
جامعة عمار ثليجي الأغواط

ملخص البحث:

يتناول موضوع البحث مفهوم النخبة السياسية في علاقتها بالقوى الاجتماعية وكيف كانت هذه القوى عاملا في نجاحها وفوزها، حيث يعتبر مفهوم النخبة السياسية من المفاهيم الحديثة في النظريات المعاصرة لعلم الاجتماع السياسي وعلم السياسة، وهذا المفهوم أدق تعبيرا للنخبة الحاكمة بصفة عامة في مجال ممارسة السياسة، حيث نال اهتماما كبيرا في الدراسات السياسية والاجتماعية من طرف الباحثين بعد ما أصبح يشكل حلقة هامة في هذين العلمين في الدول المتطورة كالمجتمع الغربي المتميز بديمقراطية الحكم ومشاركة الشعب بكل قواه الاجتماعية مهما كان شكلها ومستواها وحجمها وقوتها، حداثتها وتقليدها، إذ لكل منها دور حقيقي في إفراز هذه النخبة.

لذلك تناولت الدراسة مفهوم القوى الاجتماعية ودورها في إفراز النخبة السياسية في انتخابات برلمانية ومحلية داخل وسط محلي كانت ولاية الأغواط مسرحا أو حقلا لدراسته.

فقد أظهرت النتائج الدور القوي لهذه القوى والدال في الوقت ذاته، علي إظهار وإفراز مكانة النخبة السياسية وسط هذا الحيز "القوى الاجتماعية" في ظاهرة يقال لها الانتخابات.

مقدمة:

لاشك أن الإنتخابات كظاهرة اجتماعية والتي تمس المجتمعات تعد حدثا بارزا وهاما داخل المجتمع الذي تحدث فيه، نظرا لما لها من أهمية كبيرة في الحياة السياسية لدى كل نظام ديمقراطي، فهي فعل يقوم به الشعب بصفة مباشرة أو غير مباشرة بإسناد السلطة السياسية إلى شريحة معنية " نخبة " تمثله وتتولى تسير شؤونه السياسية والاجتماعية، "إذ أن عملية الإسناد هذه هي أعقد مما تبدو عليه فالعديد من الأدوار السياسية التي غالبا ما

تكون بالغة الأهمية لا تسند عن طريق الانتخاب، لأنه إجراء يكون بموجبه أعضاء مجموعة معنية قادرين علي تعيين قادتهم وعلي تحقيق اختيارات جماعية فيما يتعلق بقيادة شؤونهم العامة.[1] حيث يظهر من هنا أن الإنتخابات كظاهرة سوسيوسياسية وآلية، تساهم في إرساء قواعد الديمقراطية الحقة التي من خلالها تبرز النخبة السياسية الحاكمة وتتولى زمام الحكم داخل المجتمع لتساهم في تسيير شؤونه من تشريع وتنفيذ ورقابة لما لا.

فالإنتخابات كفعل إجتماعي تعتبر عامل تغيير في المجتمع على مستوى النسق السياسي، خاصة على المستوى الأعلى لهرم السلطة أو المستويات الأخرى، لذا فهي تشكل مرحلة انتقالية للمجتمع حيث تحسم وتفصل في أمر ما أو حتى مسار تاريخي لتصححه أو تعدله إذ تُفضي على هذا المسار شرعية أو نوعا من الشرعية أو ترفض المسار كليّة.

لذا يمكن اعتبارها عملية تصفية داخل المجتمع في تأهيلها شخصا أو أشخاصا إلى مراتب سياسية معنية، كما أنها تقصي آخرين، وهذا مختلف أنواعها رئاسية برلمانية أو محلية.

وبشكل عام فإن الإنتخابات قد صنعت استقرارا في الدول والمجتمعات التي تؤمن بها كطريقة للصراع السياسي المعتمد على الإقناع والشفافية، وكذا الحوار البنّاء وتقبّل النتائج الانتخابية مهما كانت، والتداول علي السلطة تداولا حقيقيا لا إعادة إنتاج منتج سابق أو تفريخ نظام شاخ وهرم؟

إضافة الى هذا فهي تعتبر نوعا من المشاركة السياسية التي يلعب الفرد فيها دورا اجتماعيا، كما أنها فرصة له في المشاركة لرسم ووضع الأهداف في المجتمع، إلى هذا فهي تمثل أولى الطرق إلى ديمقراطية تعددية تسمح بتطور المجتمع وكذا إحياء روح المواطنة.

ومن هذا تكمن أهمية الدراسة في الموضوع المتناول حول هذه الولاية، وذلك لكونه ينطلق أساسا من مميزات وخصائص تتميز بها هذه الولاية والتي قد تكون شبيهة ببعض الولايات المجاورة من حيث التركيبة البشرية أو الديموغرافية الحساسة في المجال السياسي المتعلق بالانتخابات، فهي تكاد تكون شبيهة بالمجتمع الشرقي من حيث العشائرية، "العروش" حيث نكاد نحصر لكل بلدية في هذه الولاية عرشا يسكنها مع استثناء النزر اليسير المتميز بتركيبة متنوعة.

هذه المميزات التي لها دور كبير في مجال الانتخابات من حيث الاعتماد على العرش كقوة إجتماعية يعتمد عليها المرشح من حيث المراهنة على الفوز، إذ أنها تشكل قوة ضاربة في عمق

[1] ريودون وف بوريكو. المعجم النقدي لعلم الإجتماع. ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

هذا المجتمع المحلي، فلا يكفي للنخبة في الانتخابات داخل هذا المجتمع مؤشراتها من مستوى دراسي ومهنة ومكانة اجتماعية بمفردها لخوض غمار انتخابات في هكذا مجتمع وخاصة عندما يتعلق الأمر بانتخابات المجالس البلدية حيث تطفو على السطح هذه العصبية غداة اقتراب هذا الموعد.

لقد أنتج هذا المجتمع المحلي بالرغم مما له من مميزات إيجابية أو سلبية نخبا سياسية مثلته على المستوى البرلماني وطنيا وكذا محليا على المستوى المحلي في المجلس الولائي والمجالس البلدية، ومربط الفرس في هذا البحث يكمن في النظر في مميزات وخصائص هذه النخب وكذا طرق وسبل نجاحها لتبوُء هذه المناصب، وهذا بطبيعة الحال بالنظر في الأصول التقليدية لهذه النخبة والمتمثلة في القبيلة أو العرش، المولد والنشأة، الزاوية، هذا فيما يخص النخبة البرلمانية، زيادة عليها الأصول الحديثة كالوظيفة والمستوى وشهادة التخرج وكذا المهن الأصلية لدى الأصناف النخبوية الثلاثة، كما أنها تنظر في المعطيات الجهوية المتشكلة داخل المجلس الولائي التي تساهم في تحقيق التوازن داخل المجلس بين جهات الولاية وكذا الدفاع عن حصص البلديات من البرامج التنفيذية. ومن هذا فإن بحثنا يبحث في حيثيات موضوع حيوي وهام ينقب عن القوى الظاهرة والخفية التي تحرك عملية تأهيل النخب ودعمها في مسارها السياسي.

ولهذا فإن هذه القوى تتميز بخصائص منها:

- تعد عاملا رئيسيا في سير العملية الإنتخابية في المنطقة وهذا بدعم مرشح دور آخر.
- المقايضة بين المترشح والقوى الاجتماعية له من حيث المصالح والأهداف "زبونيه".
- اختلاف وتعدد مشارب هذه النخب من عدة جوانب داخل حيّز هذه القوى.
- الاستثمار في الإطارات قصد الرؤى المستقبلية.

كما أن هذه الدراسة تهدف إلي معرفة مكانة المترشح الفائز عبر كامل تراب الولاية وهذا في ما يخص البرلمان، إضافة إلى النظر في المعطى الجهوي داخل الولاية.

- تأثير المشاركة في تأهيل مرشح وإقصاء آخر مقارنة بالمراهنة على المناطق.
- إعطاء صورة واضحة عن سوسيو لوجية الإنتخابات في هذه الولاية.

علي ضوء هذه المعطيات نحاول طرح **إشكال** يتعلق بهذه الولاية إذ نرى أن ولاية الأغواط كغيرها من الولايات شهدت إنتخابات تشريعية ومحلية شاركت فيها مجموع من القوى

الإجتماعية المحلية المختلفة في أشكالها وميزاتها وحتى في درجة القوة والتأثير، حيث عملت هذه الأخيرة في الانتخابات علي إبراز أصناف ثلاثة من النخب السياسية مثلت هذه الولاية على مستوى المجلس الشعبي الوطني وطنيا وكذا محليا علي مستوى المجلس الشعبي الولائي وكذا المجالس البلدية، وهذا بانتماءات النخبة الحزبية أو حتى الترشيحات الحرة مدعومة بقوى اجتماعية محلية التي أوصلتها أو بوأتها هذا المنصب.

ومن هنا نقول:

ما هي القوى الاجتماعية المساهمة في إفراز النخبة السياسية التي مثلت ولاية الأغواط علي المستوى البرلماني والمحلي؟ بعبارة أخرى:

- كيف كانت مؤشرات هذه النخبة وكيف كانت سبل نجاحها؟

-ماهي تمثلات النخبة السياسية المكونة للمجلس الشعبي الولائي من حيث مؤشراتها عبر العهدات منذ التعددية؟

-ما هي القطاعات المهنية المسيطرة داخل المجلس وكذا الانتماءات النقابية؟

-كيف نرى تجليات المعطى الجهوي والحضري والريفي داخل المجلس؟

-ماهي درجة التمثيل النيابي للأحزاب داخل المجلس والتشكيلات السياسية؟

-فيما تتمثل درجة القوة لدى النخبة السياسية المتمثلة في رؤساء المجالس البلدية من حيث المؤشرات؟

كل هذا نحاول الإجابة عنه قدر المستطاع وفهمه باستعمالنا للمنهج الوصفي التحليلي قصد وضع القارئ أمام حقيقة مفادها أن النخبة السياسية ليس وليدة مرحلة أو مؤسسة بعينها منفردة، بل هي وليدة عدة توليفات إجتماعية مختلفة حيث استعملنا فيه تقنيات متعددة منها المقابلة وهذه الأخيرة تم استعمالها مع نواب البرلمان الذين استطعنا الاتصال بهم، زيادة على تقنية تحليل المعطيات للمعطيات المأخوذة من الأرشيف، وذلك باستعمال تقنية المسح الشامل لمجموع النواب البرلمانيين ونواب المجلس الولائي وكذا رؤساء المجالس البلدية، وهذا بدراسة تتبعيه التي " تتناول دراسة وضع معين وهنا يقوم الباحث بوصف المتغيرات وما يطرأ

عليها من تطور على امتداد شهور أو سنوات معنية، والواقع أن الدراسات التبعية قد استخدمت في البداية في مجال بحوث الاستهلاك ومسوح الرأي السياسي. [2]

وقبل التطرق لتحليل هذه النخب الثلاث نحاول سرد المفاهيم الأساسية لهذا البحث وهي كالتالي:

-مفهوم القوى الاجتماعية:

كان هذا الاصطلاح يستخدم قديما للدلالة علي أي شئ يؤثر علي السلوك الإجتماعي أو ينتج التفاعل الاجتماعي، ولكن ندر اليوم استخدم هذا المصطلح.[3] لكون حلت محله مفاهيم أدق وأحصر، في حين كان يرى الدكتور مصطفى بوتفنوشت " أن القوى الاجتماعية الناشئة في الجزائر هم الفلاحون البسطاء والعمال الكادحون والشباب المناضل والنساء التي تعتمد عليها أي جهة اجتماعية، ومن جهة أخرى تستجيب للدراسة العمودية.[4] وهذا تعريف يحمل بعدا اقتصاديا.

كما أن هناك صفة أخرى للقوى الاجتماعية وهي أنها متجددة حيث أنها تحمل خصوصية جغرافية تتمثل حسب الأستاذ بوتفنوشت في الفئات الاجتماعية الريفية، أما الأستاذ البروفسور الهواري عدي بأنها عبارة عن هيكلة المصالح الاجتماعية المهيمنة في شكل سلطات كالسلطة الاقتصادية والسلطة الثقافية السلطة الدينية وهذه سلطات إجتماعية وليست سياسية لأنها لا تشارك في الانتخابات مثل الأحزاب، ولكن وجودها وحريتها وسيرها مرهون بالحرية السياسية التي يضمنها الدستور ويحملها الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية القضائية، فمثلا العروش في منطقة القبائل تمثل قوة اجتماعية حلت محل الأحزاب السياسية FFS وRCD.

أما مفهومها من منظور القوة في علم الاجتماع، فهي تشكل دعائم أساسية لفئة أو طبقة معنية تساعدها في تحقيق أهدافها والوصول إلى مقتضاها كوصول طبقة أو حزب أو جماعة أو شخص لسيادة السلطة في الدولة، أو حزب لتولي حكومة أو نقابة لتولي سلطة إدارية في مؤسسة مقابل تحقيق أهداف أخرى للأتباع، ومن وجهة نظر أدق فهي تمثل في هذا البحث

---

[2] مصطفى عمر التير. مقدمة في مبادئ وأسس البحث الإجتماعي. منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ط3، 1995، ص 95.

[3] أحمد زكي بدوي. معجم العلوم الإجتماعية. مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيروت، دط، دت، ص387.

[4] Mostpha Boutefnouchet: La cultur en Algerie Mythe et Ryalite. ED SNPD. 1982. p121.

تلك الشرائح الداعمة والمساعدة التي تحظى برعاية المترشحين كنخبة ممثلة عن الولاية في تكوينها ومن أجل الوصول إلي قبة البرلمان للحصول علي منصب نائب، أو شريحة مهنية أو شبانية أو حتى نسوية من أجل العضوية في المجلس الولائي أو لرئاسة المجلس البلدي، ومن هذا نرى بأن هذا المفهوم يحمل تعريفا فضفاضا يصلح لأشكال عدة.

-النخبة السياسية:

لها عدة تعاريف سياسية متقاربة منها أنها "جماعات مهنية أساسية لها مكانة عالية في المجتمع[5]. ومن الأوائل الذين ناقشوا النخبة السياسية هم باريتو وميشلز وكان تعريفهم يتمحور علي أنها جماعة قليلة حاكمة، ومن هنا أمكننا القول أنها الفئة والشريحة التي أتاح لهم تكونهم وتعليمهم القيام والممارسة في الجهاز الوظيفي للدولة بمختلف هياكلها حيث يتولون الوظائف العامة لها من إدارة وتعليم وسلطة وغيرها، كما يمكن اعتبارها هنا داخل المجتمع أن لها مكانتها الاجتماعية العالية ولها بعض النفوذ داخل المجتمع كما أنها تؤثر علي شريحة معنية من الناس وتتأثر بها.

-الدور:

قد يعنى به الواجب الملقى علي عاتق الفرد، كما نعني بالدور أو المركز الإستعمال بدلا من الوضع الاجتماعي، فبناء الأدوار لأي جماعة هو ذاته بناء المراكز داخل هذه الجماعة لأن ما يعد دورا من وجهة نظر شخص ما، يعد واجبا من وجهة أحد أفراد الجماعة.[6] كما يمكن أن نطلق عليه تلك الوظيفة التي يقوم فرد أو جماعة داخل نسق ما بحيث يساهم في تكامل عملية التفاعل أو يعطي دفعا لأحد الأنساق من أجل سد فراغ أو تدارك نقص داخل النسق، فالدور الذي لابد منه هو مجموعة القدرات والمؤهلات التي تمتلكها هذه القوى بشتى أشكالها من أجل تأهيل الرجل النخبوي إلى الفوز في الانتخابات

-العصبية:

" يعتبر هذا المفهوم الذي هو مفهوم مفصلي في الفكر السياسي الخلدوني من المفاهيم التي يصعب تحديدها بوجه خاص، ومن الذين ترجموا المقدمة من يقول أنها

---

[5] الهواري عدي. الجزائر ستصبح صومالا آخر إذا. . . . جريدة الخبر27 أوت 2008، العدد5410.

[6] عبد الهادي الجوهري. قاموس علم الاجتماع. المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، دط، 1988، ص130.

تعني التعاون الاجتماعي، وهناك من دقق فيها مثل Potol من خلال التعاون الاجتماعي عبر معني تضامن المحارب.[7]

-النائب البرلماني:

كفاعل اجتماعي تمت دراسته من حيث "الاستراتجيات الاجتماعية ومنطقيات الانتماء، ونوع التمثيل وحتى إن وجد النائب نفسه مزكى من طرف نظام الحكم إلا أن ذالك لا يكون ممثلا لجماعة أو جهات أو زبائنيات أو عصبة أو قبيلة أو زاوية أو جماعة وما إلى ذالك.[8]

- **نائب المجلس الشعبي الولائي:** يمكن اعتباره عضوا ممثلا لجهة داخلية في الولاية أو البلدية أو حتى عشيرة (عرش)

رئيس المجلس الشعبي البلدي: فهو يمثل أعلي سلطة هرمية داخل بلدية زكاه الشعب باعتبارات حزبية أو عشائرية أو شخصية أو حتى براغماتية.

سوسيولوجية النائب البرلماني في مجتمع محلي -رهانات وتمثيل -:

يشكل النائب البرلماني على حد قول حشماوي" وسيطا للعلاقة الزبونية بين الدولة والجهة التي يمثلها هذا الأخير.[9] وبدورنا نحن نحاول دراسة هذه النخبة الممثلة لهذه الولاية على المستوى البرلماني، والتي تمثل أكبر شريك سياسي للولاية في تشريع النصوص المتعلقة بالوطن كنسق كلي، إذ هل هناك حقيقة مميزات يمتلكها هذا الرجل النخبوي والتي بالفعل تؤهله لدخول البرلمان حتى يصبح ضمن هذه المؤسسة وهل هذا الرجل في المستوى المطلوب ليحمل مشروعا وطنيا.

نحاول في هذا المضمار رصد مميزات وخصائص نخبة مثلت ولايتنا على المستوى الوطني برلمانيا، كما نحاول التعريف بهذا النائب الذي احتل هذا المنصب الهام على المستوى الولائي حيث يمثل أعلى سلطة تمثيلية زكاها الشعب وهذا من خلال الكثير من المؤشرات التي قمنا

---

[7] نبيل توفيق السمالوطي. البناء النظري لعلم الاجتماع. القاهرة، 1974، ص96.

[8] عبد القادر جغلول. الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند إبن خلدون. دار الحداثة، ط3، 1982، ص63.

[9] محمد حشماوي. النائب البرلماني الجزائري كعنصر للوساطة الزبونية. مجلة نقد للدراسات والنقد الاجتماعي، العدد20/19، ص12.

بتلخيصها في الجدول المرفق لهذه الدراسة، وهذا لمعرفة ما هي الفئات الإجتماعية التي إستطاعت تبوء مكانة والحصول على المنصب ذي الموقع السياسي الهام وطنيا ومحليا، وماهي علاقة هذه النخبة بالفئات الإجتماعية قبل دخول البرلمان؟ وهل هذه النخبة وليدة الولاية التي مثلتها أم أن لها ارتباط آخر إضافة إلى الارتباط الحضري والمدني لها، وكذا ارتباط ما يسمى بالشرعية الثورية أو الدينية كأصول لهذه النخبة، كما لا ننسى مراعاة الجيلية لهذه النخبة وما بعد البرلمان، أي المناصب تأهل لها هذا النخبوي بعدما ولج قبة البرلمان كممثل للمواطن ووسيط زبوني، وكذلك كشريك سياسي ناب عن هاته الولاية دون إهمال المعطيات الرئيسية المكونة لهذه الشخصية وهي المستوى والتخصص العلمي ولغة التعليم وكذا اللغة المتقنة من طرف هذه الشخصية التي ينبغي أن تكون مقنعة للناخب المحلي.

1-جيل واحد عن عشريتين:

عند تعريجنا لدراسة هذه النخبة حول مؤشر العمر نلاحظ أننا أمام جيل واحد كله من جيل الإستقلال، فهو جيل بالرغم من أنه عاصر في مولده الثورة التحريرية لكنه لم يشارك فيها وهذا راجع لسنة وظروف طفولته التي عاشها أثناء الثورة، حيث أنه في أحسن الأحوال نعم بالاستقلال وعمره لا يتجاوز 18 سنة، فمثلا في هذا الجيل نلاحظ أن الصنف الأول منه والذي ولد قبل 1950 قد ولد في النصف الثاني من هذه العشرية فبلخادم وهو أكبرهم سنا مولود سنة 1945 وبالضبط في آخر السنة 8 نوفمبر، نفس الشيء عند النواب بوعزارة المولود سنة 1948 وكذلك السيد بولفعة بن مواز 1948 والسيد عبد الحفيظ عماري المولود سنة 1949، وهؤلاء الثلاثة متقاربون في السن، إضافة إلى السيد بلخادم فهم لا يأخذون من إسم الثورة التحريرية إلا طفولتهم أثناءها، أو مولدهم قبلها، هذه الطفولة التي عاشها هؤلاء النواب في التمدرس الابتدائي فبلخادم زاول تعليمه الابتدائي في آفلو، وكذا السيد بولفعة بن مواز الذي زاول دراسته الإبتدائية في هذه المدينة إلا أن هذا الرجل"بن مواز" واصل دراسته إلى غاية الجامعة والتي تخرج منها من كلية الحقوق بالعاصمة وهذا راجع ربما إلى العائلة المنحدر منها (الغنى)، أما الشخصية الثالثة والمتمثلة في السيد بوعزارة محمد فإن هذا الأخير لم يبدأ مزاولة دراسته إلا في سن متأخرة 12 سنة حيث دخل التعليم الابتدائي وفي مدارس حرة وهذا في سبتمبر 1961، نجح سنة 1964 في شهادة الدخول إلى السنة السادسة بالمدارس الحرة لدراسة التعليم المتوسط، هذا التعليم الذي كان مندمجا مع الثانوي وذلك في ثانويتي عبان رمضان بالحراش وإبن خلدون في حي القصبة بتخصص الآداب ليتحصل على شهادة الباكالوريا سنة 1972، حيث دخل إلى المدرسة العليا للصحافة والإعلام لنيل شهادة الليسانس.

أما الشخصية الرابعة والمثيرة للاهتمام في هذه الولاية والتي تبدو غريبة من حيث الأصل الجغرافي عن هذه الولاية فهو المحامي عبد الحفيظ عماري،[10] والذي يمثل أصغر هذه الفئة سنا فهو وليد مدينة آريس بولاية باتنة إذ كل ما يربطه بهذه الولاية (الأغواط) هو مجيئ عائلته الثورية أثناء الثورة لهذه المنطقة.

زاول هذا الأخير دراسته الابتدائية بمسقط رأسه من سنة 1956 إلى 1962 ثم انتقل إلى قسنطينة لمزاولة الدراسة في المتوسط، لينتقل بعدها إلى تونس سنة 1966 لمواصلة الدراسة الثانوية وتحصل على شهادة الباكالوريا سنة 1969 ليعود إلى الجزائر حيث درس بكلية الحقوق لنيل شهادة الليسانس في الحقوق.

نضيف إلى هذه الشخصيات الرقم الثاني في قائمة ترشحه للـ RND سنة 1997 وهو السيد الحاج المدني بن عجيلة المولود سنة 1949 والذي زاول دراسته الإبتدائية في مسقط رأسه(الأغواط) من سنة 1958 إلى 1963، ثم المتوسط إلى 1967 فالثانوي إلى 1970 ليلتحق في عام 1971 بمعهد الري بمستغانم حيث تكون كمهندس ونال هذه الشهادة سنة 1976.

أما الصنف الثاني من هذا الجيل والذي يمثل عشرية الخمسينيات فالغالب عليه هو انتماءه ومنشأه بذات المنطقة التي مثلها وهو جيل ولد على مشارف الثورة التحريرية أو أثنائها إذ نجد من النصف الأول لهذه العشرية 3 شخصيات هم النائب الطبيب السيد فرحات البشير والسيد السهلي عبد الرحمن وكذا السيد الحاج الطيب عزيز.

فالنائب فرحات البشير المولود سنة 1953 نلاحظ أنه كان ذا حظ وفير في الدراسة، حيث زاول دراسته الابتدائية والمتوسط والثانوي بمسقط رأسه وهذا بداية من 1959 إلى 1972، حيث نال شهادة البكالوريا هذه السنة لينتقل إلى العاصمة لدراسة الطب لمدة 6 سنوات حيث نال في جويليه 1978 ديبلوم جراحة عامة.

الشخصية الثانية من هذا الصنف هو السيد عبد الرحمن السهلي وهو المولود بقرية الغيشة بآفلو سنة 1964 والذي زاول دراسته الإبتدائية والمتوسط من سنة 1963 بآفلو وهذا إلى غاية 1967، لينتقل إلى تيارت في هذه السنة لمزاولة دراسته في التعليم الثانوي بثانوية عبد الرحمن بن رستم حيث صادف أول دفعة تجريبية في تعريب التعليم لينال شهادة البكالوريا سنة 1974 حيث انتقل في هذه السنة إلى العاصمة للدراسة الجامعية بكلية الحقوق والعلوم الإدارية والسياسية والإعلام بتعليم معرب حيث نال شهادة الليسانس سنة 1978.

[10] توفي هذا النائب المحامي في شهر أوت سنة 2009 بجمهورية مصر العربية.

أما السيد عزيز الحاج الطيب ممثل حمس في العهدات الثلاث من 1997 إلى 2007 والمولود بنفس السنة 1954 فقد زاول دراسته الإبتدائية والمتوسط بالأغواط، حيث أنه لم يتجاوز هذا المستوى التعليمي.

أما فيما يخص النائبين الباقيين من هذه العشرية والذين ولدا في النصف الثاني من الخمسينيات فهما متقاربان في السن وهما السيد خويلدي محمد والسيد حمدي عيسى.

أما السيد خويلدي محمد الذي ولد سنة 1958 فالملاحظ أنه تنقل من تعليمه بين ثلاث مناطق، فقد زاول تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه إبتداءا من سنة 1965 حتى 1972 لينتقل إلى المتوسط نهاية سنة 1976، حيث انتقل في هذه السنة إلى مدينة البيض لمزاولة التعليم الثانوي إلى غاية 1978 ثم انتقل إلى مدينة السوقر في هذه السنة في نفس الشعبة بتكوين علمي ومزدوج اللغة، وبعدها إلتحق بالتعليم الجامعي عبر مسابقة بالمدرسة الوطنية للأشغال العمومية بالقبة حيث تحصل على شهادة تقني سامي في البناء بعد تكوين دام سنتين ونصف بتكوين مفرنس.

أما الشخصية الثانية من هذا الصنف في النصف الثاني لهذه العشرية فهو السيد حمدي عيسى والذي يعتبر حديث التجربة والفوز في الإنتخابات التشريعية، وما يميز هذا الأخير أن له مسارا مهنيا حافلا سنتعرض له مستقبلا.

أما مساره التعليمي فقد بدأه سنة 1965 بمسقط رأسه (الأغواط) وكذلك التعليم المتوسط سنة1971 لينتقل إلى التعليم الثانوي سنة 1974 بثانوية الإمام الغزالي بمدينة الأغواط حيث زاول هذا التعليم بالتخصص العلمي والتكوين المزدوج في لغة الدراسة.

تضعنا معطيات التكوين والمستوى الدراسي أمام وضعية مشرفة وحرجة لدى الرجل النخبوي الممثل برلمانيا في نفس الوقت لكنها وحدها لا تكفي في إبراز مكانته الإجتماعية، لذا ينبغي البحث عن الوسط العائلي والمنحدرات الإجتماعية.

2- الإنحدار الإجتماعي: العائلة -العرش -الغنى والفقر.

يشكل المنحدر الإجتماعي بكل أشكاله محورا أساسيا في الترشح لمنصب مثل النائب البرلماني حيث تساهم هذه الأشكال من القوى الإجتماعية في دعم المرشح، فقد تنوع الوصول إلى هذا المنصب بين العائلات الغنية والمتوسطة والفقيرة في ظل هذه الإنتخابات التعددية بالرغم من إختلاف عروشهم وكذا الممارسات المهنية للعائلة.

فمن العائلات التي كانت تمتهن تربية المواشي نجد المرشح بن موا بولفعة هذا الأخير الذي ينحدر من عائلة غنية كما أن العرش الذي ينتمي إليه هذا الرجل هو العجالات وهو أكبر العروش في الولاية وأكثرها على الإطلاق في المقاطعة الشمالية للولاية آفلو وما جاورها حيث يتواجد في كل من آفلو بنسبة جد معتبرة وبلديتي كل من البيضاء وقلتة سيدي ساعد بنسبة تكاد تكون كلية.

نفس النشاط كانت تمارسه عائلة السيد بلخادم، لكن بشكل جد محدود إضافة الى زراعة معاشية التي كان يمارسها أبوه وجده حيث أن العائلة والعرش المنتمي إليه وهم أولاد عيسى بن عمر ذوو النشاط المحدود في الفلاحة وتربية الغنم إذ تعتبر هاتين المهنتين النشاط الشائع بمنطقة آفلو وما جاورها.

من العائلات التي كانت تمارس الفلاحة لوحدها يمكن أن نظيف كل من النائب عبد الحفيظ عماري الذي يعتبر شخصية شاذة عن الولاية فأبوه كان يمارس الفلاحة بمنطقة آريس بولاية باتنة بالأوراس، وهي فلاحة لا تكاد تتعدى محدوديتها في كونها معاشية، وهذا ما وجدناه عند النائب بن عجيلة المدني المنحدر من عرش **"رحمان*"** ذي الشهرة الكبيرة داخل ولاية الأغواط والمتواجد بكثرة ساحقة في مدينة قصر الحيران.

نفس الإنتماء للطبقة المهنية هو حاصل مع الطبيب" فرحات البشير" حيث أن عائلته هو الأخير من أبيه وجده كانا يمارسان الفلاحة وهم من عرش أولاد سيدي عيسى الذي ينتمي إلى المعامرة قدماء الأرباع في منطقة الأغواط.

ما يميز هذه الفئة أو المجموعة ذات الإنتماء إلى النشاط الفلاحي وهو أنه هذه المهنة لم تكن شبيهة بالبورجوازية الفلاحية التي تمتلك أراضي فلاحية كبيرة "كولونات" كما هو موجود في الشمال، فانحصار هذه الممارسة الفلاحية في كونها معاشية إنما هو ناجم عن الظروف الطبيعية والبيئة الجغرافية المكلفة في مجال الزراعة، فالمنطقة صحراوية بالكامل باستثناء آريس الشبه شمالية، زيادة على هذا هناك الظروف الاستعمارية التي تحد من ملكية الجزائري أثناء الإستعمار خصوصا العائلات البسيطة أو حتى المتوسطة والتي تنطوي تحتها عائلات هؤلاء الأفراد.

* عرش الرحمان من العروش الكبيرة داخل الولاية، كما أن له امتدادا خارج الولاية فهو يتواجد بمدينة عين وساره بولاية الجلفه والذي ينتمي إليه السيد شريف رحماني وزير البيئه، ففي الأغواط يسمون رحمان المعامره وفي عين وساره يسمون رحمان وساره.

- المنحدر الآخر للعائلات من هؤلاء النواب ينتمي إلى نشاط التجارة ومنهم النائب خويلدي محمد المنتمي إلى عرش بني هلال بمنطقة عين سيدي علي المحسوبة على المقاطعة الشمالية لهذه الولاية(آفلو)، هذا الأخير ينحدر من عائلة كانت تمارس التجارة حيث أن أباه وجده كانا من مشاهير تجار المنطقة الأمر الذي أهل هذا الرجل (النائب) إلى الاستثمار في مجالات أخرى كالبناء والمقاولات وكذا الخدمات الفندقية حيث أنه يمتلك من أحسن وأفخم الفنادق في آفلوا.

نفس المهنة كانت تمارسها عائلة النائب السهلي عبد الرحمن المنحدرة من عرش أولاد محمد بن يوسف المتواجد بكثرة في بلدية تاجرونة، هذه المهنة التي مارسها الأب قبل التحاقه بالثورة وهي ذات المهنة التي مارسها الجد إضافة إلى تربية المواشي.

تبقى المهنة البسيطة جدا وهي المهنة الشائعة أثناء الاستعمار والتي مارسها أباء النواب الباقين منهم السيد بوعزارة، فقد كان أبوه يشتغل في مهنة البناء بكل ما لها من ظروف قاسية وهذا في العاصمة التي انتقل إليها في بداية الأربعينيات، حيث مارس قبلها الأب مهنة موال وهي نفس المهنة التي مارسها الجد، وهذه المهنة " تربية المواشي " هي منتشرة وشائعة عند عرش الحرازلية الذي ينتمي إليه ذات الرجل وهو أكبر العروش في المقاطعة الجنوبية في الأغواط كما أن لهذا العرش نائب آخر وهو ممثل التيار الديني الحمسي السيد عزيز الحاج الطيب وبهذا يكون لهذا العرش أكبر تمثيل نيابي في البرلمان لهذه الولاية أو أكثرهم عمرا حيث أن بوعزارة مثل عهدتين في حين مثل الحاج الطيب ثلاث عهدات في التعددية.

الشخصية الأخيرة من هؤلاء النواب فيما يتعلق بالمنحدر الإجتماعي والحديثة التواجد بالبرلمان هو السيد عيسى حمدي المنحدر من عائلة فقيرة، فأبوه كان عاملا بسيطا وحتى جده حيث أن هذه العائلة المنتمية إلى عرش أولاد سيدي عطاء الله ذي التواجد الكبير في مدينة تاجموت لم تكن بالمستوى الذي يرقى إليه ابنها حاليا والذي يعتبر من أثرياء هذه الولاية.

3 -المعطى الجغرافي-ريفي حضري:

الميزة الأخرى والتي ابتعدنا فيها عن الإنتماء العائلي أو العروشي هي المتمثلة في المعطى الحضري فنرى أن الأصول الحقيقية لأقلية هؤلاء النواب هم من الوسط الريفي منهم بلخادم وعماري وكذا السهلي أما أغلبهم فهم من المدن وهم بقية النواب فمن الأغواط نجد السيد الحاج قدور يعقوبي النائب عن الفيس سابقا وحمدي النائب الحر في 2007 والطبيب فرحات

وبن عجيلة وكذا الحاج الطيب عزيز واثنان من آفلوا هما بن مواز وخويلدي أما بوعزارة فهو من العاصمة.

4 -النائب البرلماني -المهنة والسياسة:

للمسار المهني لدى الشخصية السياسية أهمية كبيرة في معرفة درجة وقوة الشخص السياسي خاصة تلك المهام القريبة من صنع القرار على المستوى الوطني أو المحلي، لهذا فإن المهن كانت ولا زالت معيارا في قياس النخبة السياسية إذ يستوقفنا ما رصدناه من مهن للنخبة المدروسة أمام مهن متنوعة، حيث نلاحظ أن أرقاها تتمثل في مهنة الدبلوماسية، والتي حازها السيد بلخادم بعد تكوين طويل في أروقة مؤسسات الدولة العليا فقد انطلق هذا الأخير من مهنة معلم - نفس الشيء لمهنة التعليم مع مرشح الفيس السيد يعقوبي (أستاذ ثانوي)- ليتدرج (هذا الأخير بلخادم) في مناصب عديدة حيث تم تعيينه في 1972 مديرا فرعيا للعلاقات الدولية برئاسة الجمهورية إلى غاية 1977، ليتم تعيينه كممثل وعضو في البرلمان عن دائرة السوقر بتيارت وهذا إلى غاية 1982 حيث شغل في هذه الفترة وبالضبط في سنة 1978 رئيسا للجنة التخطيط والمالية بالمجلس ذاته، كما أعيد انتخابه لعهدة ثانية وتولى رئاسة لجنة التربية والتكوين والبحث العلمي ليتولى سنة 1988 رئاسة المجلس الشعبي الوطني إثر استقالة رابح بيطاط كما شغل عدة مناصب حكومية كوزير للخارجية، وفي 24 ماي 2006 تولى رئاسة الحكومة كما يشغل حاليا ممثلا لدى رئيس الجمهورية.

المهنة القريبة من هذه هي مهنة الإدارة وما لها من ميزات، فهذه الأخيرة مثلها في هذه النخبة السيد السهلي عبد الرحمن الذي إلتحق بالإدارة سنة 1981 كمتصرف إداري في محافظة جبهة التحرير الوطني، كما تربص في القضاء الذي انسحب منه بعد 8 أشهر من التربص، وإلى اليوم مازال يزاول مهنة متصرف رئيسي. إضافة إلى هذا نجد السيد بن مواز بولفعة هذا الأخير المحسوب على مهنة الإدارة، هو الآخر زاولها مدة طويلة وتدرج في مناصبها العديدة، منها مديُر لمستشفى بالعاصمة ثم مديرا لمديرية الشباب والرياضة بتيارت، فمفتشا عاما ملحقا بالديوان لولاية تيارت فرئيسا لدائرة **مدروسه(medroussa)** بنفس الولاية، إلى أن عين واليا على ولاية البيض سنة 1994، ولهذا فهو يعتبر تيكنوقراطيا من الدرجة الأولى.

بوعزارة هو الآخر يمكن ضمه إلى فئة الإدارة، هذا الأخير الذي مارسها مع الإعلام بترقيات متتالية، فقد عمل كمنشط إذاعي والذي بدأه سنة 1965 وهذا بتدرجه من محرر بسيط ثم معلق مختص فكاتب افتتاحية إلى أن عين سكرتيرا عاما للتحرير سنة 1982 فنائبا لمدير القناة الأولى سنة 1984 ثم مديرا جهويا لإذاعة ورقلة سنة 1986 ليعود إلى العاصمة في

1994 ويشرف على إنشاء مجلة تلفزيونية هي مجلة الشاشة الصغيرة وهذا حتى سنة 1997 وبهذا فهو يعتبر إعلاميا بامتياز.

كما شغل مسيرا لدى مكتب رئيس الحكومة في حكومة عبد العزيز بلخادم وهذا يعتبر أعلى منصب شغلته هذه الشخصية البرلمانية.

المهنتين المتشابهتين عند هؤلاء النواب هي المقاولات فقد لا حظنا شخصيتين تمتهن هذه المهنة والتي لها مكانة كبيرة داخل المجتمع، فالمقاول خويلدي بالرغم من أنه ينحدر من عائلة غنية مارست التجارة إلا أنه حوّل هذا النشاط من جانبه إلى مقاولات البناء وهذا راجع إلى شهادة تخرجه من الهندسة والأشغال العمومية، فقد زاول هذه المهنة بعدما عمل مديرا تقنيا سنة 1981 في مؤسسة الأشغال المختلفة لدائرة آفلوا ليتم تعيينه سنة 1984 مديرا لمؤسسة SITRAF وبعدها بثلاث سنوات انتقل إلى الأعمال الحرة التي جعلت منه مقاولا كبيرا.

إضافة إلى هذا يبرز لنا رب عمل من نوع خاص في هذه النخبة وهو السيد عيسى حمدي هذا الأخير كذلك شغل مناصب عديدة قبل أن يصل الى مصاف رب عمل، حيث بدأ مهنته كمنسق مشروع ومترجم بالإنجليزية في شركة BECHTEL لمدة 5 سنوات لينتقل إلى الإدارة التقنية حيث مكث 10 سنوات في هذا المنصب لينتقل ويترقى إلى منصب نائب مدير مشروع كما عمل مستشارا اقتصاديا في ذات الشركة.

أما المهن الباقية الثلاث فهي المحاماة والهندسة والطب، فقد شغل المهنة الأولى النائب عبد الحفيظ عماري بمدينة الأغواط من سنة 1977 إلى غاية 1997 سنة الالتحاق بالبرلمان أين عين عضوا بالمجلس الدستوري فهو أحد مؤسسي التجمع الوطني الديمقراطي، أما مهنة الهندسة فقد شغلها السيد المدني بن عجيلة صاحب المحامي والرقم الثاني في قائمة الترشح وهذا من سنة 1977 إلى غاية 1997.

أما المهنة الأخيرة وهي مهنة الطب وما لها من مكانة إجتماعية فقد شغلها السيد فرحات البشير وهو من مشاهير الأطباء في مدينة الأغواط، والتي بدأها منذ تخرجه سنة 1978 كطبيب عام سنة 1982 متخصص في الجراحة العامة بمستشفى مصطفى باشا إضافة إلى التعليم الجامعي المقرون بمهنة الطب كطبيب مدرب للأطباء، وهذا إلى غاية 1994 حيث استقل كطبيب خاص وفتح عيادة خاصة.

5 - النائب البرلماني والانتخابات:

تبقى الإنتخابات عبر مراحلها الأربعة والتي مر بها هؤلاء النواب ذات نتائج متباينة، تشابهت أحيانا في نتائجها من حيث الأشخاص الناجحين في بعض القوى السياسية والتي تعبر

عن مؤشر المكانة الإجتماعية لدى الشخص داخل الحزب حيث تعكس وزنه الثقيل من خلال تكرار ترشحه الذي يفضي في الأخير إلى الفوز المتوقع بنسبة كبيرة.

الشيء الآخر الذي يصعب علينا تفسيره هو الى أي مدى ستبقى هذه المكانة التي يتمتع بها هذا النائب والذي ألفه الناخب منذ أول انتخاب له في التسعينيات - ويتعلق الأمر بالسيدين بوعزارة والسهلي - على النواب البرلمانيين مع تغير وتداول رؤساء على الدولة والحكومة وكذا الوزراء، بينما بقي هذا الأخير (النائب) متواجداً ويطل على الناخب غداة كل إنتخابات تشريعية.

وإلى إذا ما ترشح مستقبلاً؟ أي قناعات وتبريرات سيقدمها هذا الأخير لإقناع الناخب. " هذا فيما يتعلق بجبهة التحرير".

الأمر الثاني: هو ترشح التيار الإسلامي بنفس الشخص وتحقيق الفوز في كل مرة، ألا يدل هذا على تواجد مقبول للحزب لكن بنسبة متأخرة حيث أنه لم يحرز تقدماً بل تراجعا في كل مرة بتناقص في الوعاء والقاعدة مع المراهنة على الفوز وذاك بالرغم من وجود قوى إسلامية موازية تشارك بقوائمها في كل انتخاب الشيء الذي يمتص من قاعدتها الشعبية. وهنا نتساءل عن هذه التيارات المحسوبة على الدين هل هي متفقة في أفكارها بحيث تبقي على تواجدها مستقبلا وهل هناك إمكانية ذوبان هذه الحركة (حمس) بحيث تختفي نظراً للتراجع المستمر لها بنسبة كبيرة إذ حصدت 30001 صوت في 1997 لتتراجع إلى 6862 صوت في 2007، ألا يُنذرُ هذا بالزوال لهكذا حزب.

أما الأمر الثالث: والمتمثل في تواجد الفائز الحر بهذه الولاية هو؛ لماذا أنه بالرغم من تواجد أبواب الأحزاب مفتوحة مع إمكانية وسهولة نسج علاقات بين مترشح ذي الوزن الثقيل داخل المجتمع المحلي بصفة الحر مع الحزب في حين يعزف هذا الأخير عن هكذا تصرف ويترشح بقائمة حرة، أم أن المترشح الحر ينظر إلى الأحزاب بنظرة دونية تعكس اليأس من أحزاب نافقت الشعب كثيرا؟.

أما الأمر الرابع والمتعلق بتراجع نسبة الإقتراع وهذا يمكن تفسيره ببساطة إلى المسافة بين المواطن والشخص البرلماني، فالمواطن البسيط يعيش في حيز ضيق تكاد آماله لا تتعدى حدود البلدية التي يعيش فيها، لذا فإن اهتمامه بالانتخابات التشريعية يقل أهمية.

الأمر الخامس: والمتعلق بالترشح وبناء القوائم بصفة عامة، يتحدد في نمو وتطور مؤشرات القوائم من حيث المستوى الذي نراه يتطور ويترقى حتى وصل إلى ترشح الدكتور ضمن

القائمة البرلمانية وفي مراتب ثانوية (FLN –HMS)، بالرغم من تنوع المستويات وكذا تنوع المهن العليا إلى مهن عادية شملت المهن الحرة[11] وغيرها.

عند الحديث عن هذه النخبة السياسية "نواب المجلس الشعبي الوطني" الممثلة لهذه الولاية، نرى أنها أعلى نخبة ممثلة للولاية إذ نحن أمام جيل واحد وهو جيل لم يشارك في الثورة التحريرية وهذا راجع لسنهم، فكل ما يربطهم بالثورة في أحسن الأحوال يمتد إلى أنهم أبناء شهداء أو أنهم من عائلة ثورية، فمثلا النائب عماري عبد الحفيظ هو إبن شهيد، إضافة إلى أن عمه كذلك شهيد، أما بلخادم فإن عمه كذلك شهيد، وباستثناء هذين النائبين فالبقية كلهم من عائلات عادية.

الشيء الآخر هو أن أغلبهم مولودون** بذات المنطقة التي يمثلونها بإستثناء المحامي عماري المولود ببباتنه (آريس) وبوعزاره المولود بالعاصمة (بلكور)، فالأول علاقته بالأغواط تعود لكون عائلته كانت تقطن سابقا في هذه المنطقة والشيء الآخر يعود لأقدمية عمله كمحامي بعاصمة الولاية لمدة عشريتين وكذا لمجيئ عائلته لاعتبارات متعلقة بثورة التحرير، حيث أن أباه استشهد بمنطقة بوكحيل بالجلفة وكذا عمه استشهد بتاجموت بالأغواط إضافة الى عمه وخاله الذين كانا من ضباط جيش التحرير حيث صادفهم الاستقلال بهذه المنطقة، أما بوعزارة المولود بالعاصمة فإنه ينتمي إلى عرش الحرازلية وهم شريحة كبيرة في منطقة الأغواط.

أما مؤشر **المستوى التعليمي** فقد كان أغلبهم تمثيلا هم الجامعيين فأعلاهم طبيب وهو النائب فرحات وأدناهم هو مستوى المتوسط وهو الحاج عزيز ممثل حركة حمس، أما فيما يخص أعلى المناصب الممثلة في هذه النخبة هو النائب عبد العزيز بلخادم الذي شغل مهنة الدبلوماسية وتقلد رئاسة البرلمان في عهد الرئيس الشاذلي، أما اللغة المتقنة فكلهم مزدوجوا اللغة بإستثناء ممثل حمس النخبوي المعرب، أما منحدراتهم العائلية فأغلبهم ينحدرون من عائلات فقيرة بإستثناء ثلاثة وهم النواب فرحات البشير وبن مواز بولفعه وخويلدي محمد الذين ينتمون إلى عائلات غنية إلى حد ما.

---

[11] المهن لحرة التي ترشحت هناك محامية، طبيب، صيدلي، 3 رجال أعمال، أما الوظيف فإننا نلاحظ 3 رؤساء بلديات، مفتش للتربية، 6 أساتذة جامعيين، 5 موظفين، إضافة الى 5 إطارات دولة منهم 3 من سوناطراك.

** فيما يخص مكان الميلاد فقد اعتمدنا على المعلومات المصرح بها من طرف الشخص البرلماني المستجوب.

سوسيولوجية المجالس الولائية:

من خلال تعريجنا على حيثيات هذه المجالس وتركيبتها من مختلف الجوانب تبين لنا عدة أمور ومعطيات أفرزتها عبر مسيرتها في عشريتين احتوت أربعة مجالس لهذه الولاية

1- **أولها** المتعلق **بالتركيبة السياسية** وهو زيادة التنوع في كل مرحلة حيث انطلق هذا المجلس في ظل التعددية بحزبين سياسيين متعادلين في النواب(14 للفيس و14للأفالان) ومترشح حر رجح الكفة لصالح فئة فالتيار الديني (FIS وهذا في 1990) والذي لم يفلح هو الآخر- التيار الديني- في رئاسة المجلس المرة المقبلة. ثم تنوعت الأحزاب إلى ثلاثة بالمجلس في 1997، هي FLN و HMS و RND لتضم تشكيلة رابعة بمجلس 2002 جديدة هي الإصلاح التي احتلت المرتبة الثانية آنذاك من حيث النواب ليتوسع هذا المجلس في 2007 بـ 7 تشكيلات التي بعثرت أو شتت المقاعد بدخول كل من FNA و PT والنهضة.

2- **الأمر الثاني** والذي يتعلق بمؤشر **السن** فقد لوحظ فيه الاتجاه نحو الشيخوخة حيث انطلق هذا المجلس في 1990 بتشكيلة شبانية بلغت 94.28 % ليتناقص إلى 51.42% شباب وهي تشابه النصف في 1997 لتتناقص قليلا إلى أقل من النصف بنسبة 48.71 % في 2002. وفي الأخير تقلصت إلى نسبة الثلث 33.33% في المجلس 2007 الأمر الذي يجعلنا أما فرضية وهي إمكانية وصول المجلس إلى شيخوخة بالمعنى الديمغرافي الذي قد يصاحب مفهوم مجلس الشيوخ سياسيا.

3- أما فيما يخص مؤشر **المستوى التعليمي** فنلاحظ بأن المجلس انطلق بتركيبة شبه متعادلة للمستوى التعليمي بين الجامعيين وما دونهم، حيث مثل الجامعيون 51.42 % في مجلس1990 بينما تناقصوا في مجلس 1997 إلى نسبة 42.84% ليزداد تناقصهم إلى نسبة الثلث 33.33% في مجلس 2002 في حين استرجعوا عافيتهم حيث تواجد الجامعيون بمجلس 2007 بنسبة الثلثين 66.66 % الذي كان لمستوى ما بعد التدرج نسبة 17.94% والتي قاربت الخمس الأمر الذي يبرز إقبال إطارات وأساتذة الجامعة نحو المشاركة السياسية ترشحا ونيابة بالمجلس.

4 - آخر مؤشر ضمن هذه المؤشرات هو **المهن** لدى هؤلاء النواب وهذه الأخيرة التي تنوعت بكل مجلس والتي كان لمهنة الإدارة والتسيير أعلى تمثيل بالمجلس بمعدل 25.78% في الأربع مجالس بينما سجلت مهنة التعليم معدل 22.88 % في التمثيل، في حين سجل الموظف تواجده عبر المجلس بـ 19.39% لتسجل المهن الحرة نسبة 11.33 % الأمر الذي يبرز لنا ترتيبا تدريجيا للتمثيل في المهن.

المعطيات الداعمة:

1- التواجد النقابي:

لقد كان للانتماءات النقابية تواجد في المجلس الولائي منذ 1997 والمتمثل في رئاسة المجلس من طرف شخصية نقابية تابعة للتجمع الوطني الديمقراطي، هذه النقابة التي كانت أسا من أسس القوى الاجتماعية في هذا الظرف، كما أنها شكلت رافدا من روافد الوطنية فقد جاءت في اتجاهات سياسية واحدة هي الاتجاه الوطني ضمن أحزاب FNA و FLN و RND وPT، حيث مثلهم في المجلس الولائي حزب العمال بشكل ملفت في عهدة 2007 وذلك بترؤسه لجنة التشغيل والصحة والذي حصد 5 خمسة مقاعد و3 ثلاثة مقاعد باقية مثّل كل حزب فيها بمقعد واحد.

2- المعطى الجهوي:

أما فيما يخص المعطى الجهوي المتعلق بالمقاطعتين، الشمالية والتي تمثل 35% من سكان الولاية مقابل المقاطعة الجنوبية والتي تمثل 65 بالمائة، فقد كان التمثيل في المجلس الأول للتعددية 1990 للمقاطعة الشمالية ب17 مقعدا مقابل 18 مقعدا للمقاطعة الجنوبية، وهذا يمثل حظا وفيرا لهذه المقاطعة.

أما في انتخابات 1997 فقد حصدت المقاطعة الشمالية 15 مقعدا مقابل 20 وهذا يكاد يمثل عدالة في إذا ما قورن بعدد السكان لكل مقاطعة[12]، في حين تم تسجيل التمثيل الجهوي للمقاطعتين الجنوبية ب23 نائبا في انتخابات 2002 بينما أخذت الشمالية 16 مقعدا الأمر الذي يعكس التمثيل المتوازن بين المقاطعتين، في حين كان التمثيل الأخير في 2007 لصالح المقاطعة الجنوبية بشكل واضح والتي بلغ تمثيلها 28 نائبا مقابل 11نائبا من المقاطعة الشمالية، ليكون معدل التمثيل ب22 نائبا للمقاطعة الجنوبية عبر العهدات الأربع مقابل 15 نائبا للمقاطعة الشمالية وهذا كمعدل فيه نوع من العدالة في التمثيل داخل المجلس، حيث أن تعداد سكان المقاطعة الجنوبية يكاد يمثل الثلثين من سكان الولاية بينما تمثل المقاطعة الشمالية نسبة الثلث.

---

[12] البرلمان عند روسو كأحد أصحاب العقد الاجتماعي لا يراه سوى أخدوعة، فروسو لا يؤمن بهذا النوع من الانتخابات، كما يرى بأن الإنجليز هم الذين اخترعوا هذا النظام فهم يتمتعون بالديمقراطية يوما واحدا ويحرمون 7 سنوات وهي مدة عهدة النائب البرلماني عندهم.

3-المعطيات الحضرية والريفية:

أما فيما يخص المعطى الحضري فقد كان تمثيله عبر العهدات الأربع بمعدل 82,05 بالمائة مقابل التمثيل الريفي المقدر بـ 17, 90 بالمائة الأمر الذي يعكس تمثيلا واضحا لصالح المعطى الحضري خصوصا إذا علمنا أن 73,10 بالمائة من سكان الولاية هم من الوسط الحضري مقابل 16, 90 بالمائة الذين هم مشتتون عبر الوسط الريفي المقدر بـ 22 بلدية الباقية.

سوسيولوجية رؤساء البلديات "المجالس البلدية":

عند تعريجنا على دراسة نخبة رؤساء المجالس البلدية انطلقنا في دراستها كمحاولة لفهم تطوراتها وذالك في توليها وتقلدها لهكذا منصب الذي ينم عن مسؤولية كبيرة داخل المجتمع المحلي، فالبلدية تعتبر أقرب سلطة إلى المواطن وفي نفس الوقت تمثل سلطة الدولة بالنسبة له إذ أن هذا الحيز يعتبر أصغر حلقة في المجتمع وذلك في تولي المسؤوليات السياسية، وبالرغم من هذا فإن التنافس عليه يبقى كبيرا، ولهذا فهو يتطلب مؤهلات متنوعة ينبغي أن تتوفر في المترشح لرئاسيات المجلس الشعبي البلدي داخل هذا الحيز الضيق بما فيها التقليدية كقوة وكثرة القبيلة أو العرض والجاه الأمر الذي يسهل عليه التأهيل، وحقيقة فقد كان معظم رؤساء بلديات هذه الولاية يؤهلون من خلال هذا المعطى "القبلي" الذي يكون حتميا في بعض البلديات وبالأخص البلديات ذات العرش الواحد الفريد.

ما يهمنا في هذه الدراسة حول هذه النخبة هو المؤشرات الثلاثة والتي من خلالها يمكن إبراز درجة وقوة هذا الرجل النخبوي.

أما فيما يتعلق بالمؤشرات الثلاث فإننا نلاحظ ما يلي:

الجدول 1: يبين نسب الفئات العمرية لرؤساء المجالس البلدية عبر العهدات الأربع.

السن	1991	1997	2002	2007	المعدل
اقل من 35 سنة	%37.90	%20.83	%04.16	%4.16	%15.72
36- 44 سنة	%33.33	%45.83	%34.78	%37.5	%37.86
45- 54 سنة	%08.40	%20.83	%3.78	%25	%14.50
55- 60 سنة	%16.66	%04.16	%17.93	%16.66	%13.35
60 ما فوق	%04.16	%08.32	%08.69	%16.66	%9.45

فيما يخص السن فقد تراجع حضور الشباب الذي انطلق بنسبة 37.9٪ في 1990 وفي الفئة الأولى حيث تراجع الى 20.83 ٪ في 1997 ثم إلى 4.16 ٪ في كل من انتخابات2002 و2007 الأمر الذي ينذر بغياب هذه الفئة مستقبلا في المجالس وهذه كفرضية يمكن طرحها، في حين تأرجحت الفئة الثانية 44.35 ٪ والفئة الثالثة (54.45٪) بين الصعود والنزول متواجدتين بقوة عبر العهدات الأربع في حين لم تغب الفئتين الرابعة والخامسة من تواجدها داخل المجالس البلدية والذي كان تواجدها ضئيلا كما هو مبين في الجدول أعلاه.

الجدول 2: يبين نسب المستوى الدراسي لرؤساء المجالس البلدية عبر العهدات الأربع.

المستوى الدراسي	1990	1997	2002	2007	المعدل
من دون مستوى	%25.00	%4.16	%4.34	%8.33	%10.45
ابتدائي ومتوسط	%12.50	%33.33	%21.73	%25.00	%23.14
ثانوي	%33.33	%54.16	%69.56	%37.05	%48.63
جامعي	%20.83	%8.33	%4.34	%29.16	%15.66

أما فيما يخص المستوى الدراسي فإننا نلاحظ وبوضوح أن المستوى الغالب على المجالس هو مستوى صاحب الفئتين الوسطى الابتدائي والمتوسط، بينما تواجد الثانويون بنسبة 48.63 وهي تقارب النصف علي مدى الأربع عهدات، ثم نلاحظ المستوى المتوسط والابتدائي بمعدل 23.14٪ والجامعي بمعدل 15.66٪ وأخيرا الأميون بـ 10.45%، ولعل هذا يعكس تنوع نخبة الأميار الذين يحكمون منطقة متنوعة التركيب حضرا وريفا.

الجدول 3: يبين نسب المهن الأصلية لرؤساء المجالس البلدية عبر العهدات الأربع:

المهن	1990	1997	2002	2007	المعدل
إداري	%16.66	/	%26.08	%16.66	%19.08
تعليم	%33.33	%16.66	%30.43	%18.75	%24.79
موظف	/	%54.83	%26.08	%37.05	%36.47
مهن حرة	%08.33	%12.25	%13.04	%16.66	%12.57
متقاعد	/	%8.33	/	%16.66	%12.50

أما من حيث المهن فقد تباينت هي الأخرى حيث لم تسجل مهنة بعينها كأغلبية ساحقة بل توزعت في معدلها بين مهنة الموظف بنسبة 27.35% ثم المعلم بـ 24.35 % ثم الإداري 14.85% في حين سجلت المهن نسبة12.57% ليتأخر المتقاعد بنسبة 6.24%

انطلقنا في دراستنا لنخبة رؤساء المجالس البلدية في هذه الجداول كمحاولة لفهم تطورات هاته النخبة، وما يهمنا هو تطور هذه النخبة من حيث المؤشرات ذات الدلالة الثلاثة الآتية وهي السن والمستوى والمهن، هذه الأخيرة التي راعيناها بأسلوب المقارنة بين المجالس، فقد لاحظناها ذات سمات تطورية، تطورا يعكس أحيانا سلبيتها وأحيانا أخرى إيجابيتها التي يمكن اختصارها في النقاط التالية:

المؤشر الأول - **السن:** فهذا الأخير يلاحظ عليه تراجع الفئة الشبانية في تولي رئاسة هذا المجلس الأمر الذي ينذر بغيابها مستقبلا، أما الفئة الثانية والثالثة فقد حققت التوازن في حضورها، وما قبل الأخيرة لكن بحضور اقل أما الأخيرة بالرغم من تطورها في الحضور.

أما المستوى الثاني وهو- **المستوى التعليمي**: فقد كان ذا حضور متنوع حيث يتناقض فيه المستوى العالي والأمي، أما العالي فربما يمكن أن يعود إلى تفكير في المترشح لمنصب آخر أو عدم الاقتناع بمنصب رئيس المجلس البلدي الذي يجعله، أمام احتكاك كبير مع المواطن، وأما الأمي فتناقصه راجع وهذا حقيقة ما لاحظناه في الميدان إلى الأشخاص ذوي المكانة

والوزن الثقيل داخل بلديتهم، وهذا يقل في مجتمعنا المحلي بالرغم من كونه مقبولا في الأوساط الشعبية عندنا.

المؤشر الثالث والأخير وهو- **المهن:** وهذه الأخيرة التي تنوعت لكن تبقى في مهن بسيطة مرتبطة بقطاعات عمومية قريبة جدا من المواطن كالتعليم والوظيفة العمومية.

يبقى أن نشير أن نخبة رؤساء المجالس البلدية تبقى بسيطة في جميع مؤشراتها بالرغم من أهمية المنصب حيث لم نر مستوى دراسي عالي أوما بعد التدرج يحكم منصبا كهذا، أو مهنة راقية كالطب أو التعليم الجامعي وهذا ربما يعود الى أن أصحاب المستوى العالي والمهن الراقية يفكرون في عضوية برلمانية أو بالمجلس الولائي كونها قليلة الاحتكاك بالمواطن وكذا من حيث الالتزامات، وكل هذا يبقى من تنوع لفئات بمختلفها وإن كثرت في جوانب فإنها تقل في أخرى.